الفصل الثالث

موقف المعتزلة من النظريات الشيعية فى الإمامة

المبحث الأول : تطور العلاقة بين المعتزلة والشيعة

المبحث الثانى : نقد المعتزلة للنظريات الشيعية فى الإمامة

المبحث الأول

تطور العلاقة بين المعتزلة والشيعة

ما من فرقة ارتبطت تاريخيًا بالمعتزلة على النحو الوثيق الذى ارتبطت به الشيعة ، ولما كانت الشيعة طوائف مختلفة ، لم تكن المعتزلة مع كل هذه الطوائف على علاقة متساوية ، فخاصمت بعضها ، واتصلت ببعضها الآخر اتصالاً يختلف شدة وضعفًا حسبما يذهب إليه كل منها فى عقائده ، ويهمنا مناقشة علاقة المعتزلة بالفرق الشيعية التى كانت على صلة بالمعتزلة فى خلال تاريخهم السياسى وهم الزيدية والإمامية على النحو الآتى :

علاقة المعتزلة بالشيعة الزيدية :

كانت صلة الزيدية بالمعتزلة أقوى منها بغيرهم من فرق الشيعة ، وترجع هذه الصلة إلى أيام زيد بن على الذى تتلمذ لواصل بن عطاء رأس المعتزلة ، واقتبس منه أصول الاعتزال ، وأصبح جميع أصحابه معتزلة ، إلا من خرج عليه منهم .

ويصف الملطى الفرقة الرابعة من الزيدية بأنهم معتزلة بغداد ، وفى ذلك يقول :« إن الفرقة الرابعة من الزيدية هم معتزلة بغداد ، يقولون بقول جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب الهمدانى ومحمد بن عبد الله الإسكافى ، وهؤلاء أئمة معتزلة بغداد ، وهم زيدية يقولون بإمامة المفضول على الفاضل ويقولون : إن عليًا أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ لا يسبقه أحد بالفضل من الأمة »[1] .

ويعد القاسم بن إبراهيم الرسى من أهم الشخصيات الزيدية التى بدأت بإحكام العلاقة بين الزيدية والمعتزلة ، كما أنه يعد الأساس لفرع من الزيدية أسس لنفسه قاعدة فى اليمن استمر تأثيرها إلى ما يزيد عن ألف سنة ، وأول أثر معتزلى نعثر عليه فى أعمال وصلتنا لإمام من أئمة الزيدية هو ما نجده فى أعمال القاسم بن إبراهيم الرسى[2] .

وقد اشتركت المعتزلة مع الزيدية فى مبايعة محمد النفس الذكية وإبراهيم ، ابنى عبد الله بن الحسين بمكة فى أواخر عهد بنى أمية ، وانضوى المعتزلة والزيدية بزعامة عيسى بن زيد بن على

---

(١) الملطى : التنبيه – ص ٣٩ .

(٢) د .على محمد زيد : معتزلة اليمن ، دولة الهادى وفكره – ص ٣١ .

تحت لواء إبراهيم بن عبدالله فى العراق فى محاربة أبى جعفر المنصور ، وظلوا على ولائهم لإبراهيم ، حتى قتل وقتلت المعتزلة بين يديه[1] .

علاقة المعتزلة بالشيعة الإمامية :

التناقض الفكرى بين المعتزلة والشيعة الإمامية

اشتهر عن المعتزلة وعلاقتها بالشيعة الإمامية أنهما تقاربا حتى كادا أن يتحدا . ولكن هذا الرأى فيه غلو كبير ، لأن الباحث فى جذور العلاقة بين المعتزلة والشيعة يجدها منبته تمامًا ، نظرًا للتناقض الشديد بين فكر الطائفتين .

فالمعتزلة هم أهل التنزيه المطلق لذات الله ،والإمامية المتقدمون كهشام بن الحكم ، وهشام ابن سالم الجواليقى وغيرهما ، يذهبون إلى التشبيه والتجسيم[2] . كما أن المعتزلة يعتمدون على العقل اعتمادًا واضحًا فى تقرير الحقائق ، فى الوقت الذى يستمد الشيعة فيه حقائقهم من الإمام المعصوم ، وترى الشيعة أن طاعة الإمام أصل من أصول الإيمان لا يتحقق إيمان الشيعى إلا بالتسليم به ، فى حين أن المعتزلة يرون الخروج على الإمام إذا انحرف تطبيقًا لمبدئهم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والمعتزلة ينكرون الشفاعة إنكارًا تامًا حتى يتحقق وعد الله للمؤمنين ووعيده للكافرين ،لأن هذا مما يقتضيه عدل الله ويستلزمه ،فى حين أثبتت الشيعة الشفاعة ليس للأنبياء فقط ، بل لأئمتهم أيضًا ، إلى غير ذلك مما لا يمكن أن يلتقى المعتزلة مع الإمامية فيه ، مما يتعلق بالنص على الإمام ، وقولهم بالغيبة والرجعة وما شابه ذلك .

ومعظم هذه الأشياء فروق أصولية جوهرية ، جعلت المعتزلة والإمامية يتباعدان فى الأساس ، ولما كانت هذه الفروق غير متحققة بين المعتزلة والزيدية ، فقد أمكن معرفة سر التقارب بينهما منذ البداية ، واستمرار هذا التقارب وتوثقه بعد ذلك .

لم يكن غريبًا إذن أن يكون العداء سافرًا واضحًا بين المعتزلة والإمامية ، وأن يتبادل مفكرو الطائفتين الطعن فى عقائد الطائفة الأخرى حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ، فالجاحظ هاجم الشيعة الإمامية هجومًا مرًا فى كتابه « فضيلة المعتزلة » وتصدى للرد عليه ابن الراوندى فى كتابه « فضيحة المعتزلة » وقد انبرى الخياط للرد على ابن الراوندى وذلك فى كتابه : « الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد » والخياط هو أحد أئمة مدرسة بغداد المعتزلية .

---

(١) الأشعرى : مقالات الإسلاميين – جـ ١ – ص ٧٩ .

(٢) تقى الدين أحمد بن على المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار – دار صادر – بيروت – د .ت – جـ ٢ – ص ٣٥٢ ،الشهرستانى : الملل والنحل – ص ١٨٤ .

ومن يقرأ « الانتصار » يقف على حقيقة هامة ، وهى أن اللقاء بين المعتزلة والشيعة يكاد يكون مستحيلاً ، فعندما اتهم الجاحظ الرافضة فى كتابه السالف الذكر بأنهم يقولون : إن الله صورة وأنكر ذلك ابن الراوندى ، رد الخياط عليه بقوله : « إنك لتضر الرافضة بنفيك عنها قولاً هو عندها التوحيد الصحيح ، ولهى أشد عليك فى نفيك عنها القول بأن الله صورة من المعتزلة . وبعد فهل كان على الأرض رافضى إلا وهو يقول : إن الله صورة ، ويروى فى ذلك الروايات ، ويحتج فيه بالأحاديث عن أئمتهم ، إلا من صحب المعتزلة منهم قديمًا فقال بالتوحيد فنفته الرافضة عنها ولم تقربه »[1] .

ويتهم الخياط الإمامية بالخروج عن الملة بسبب قولهم فى الرجعة فيقول : « والأمة كلها إلا أهل الإمامة تنكر القول بالرجعة وتدفعها وتكفر قائلها وتخرجه من الإسلام ، ولعلم الرافضة بخروجها من الإسلام عند الأمة فى قولها بالرجعة قد تواصوا بكتمانها ، وألا يذكروها فى مجالسهم ، ولا فى كتبهم إلا فيما قد أسروه من الكتب ولم يظهروه »[2] .

ويرى الخياط أن الإمامية لا يؤمنون بالقدر بالمعنى الذى يعتقده المعتزلة ، لأنهم يقولون : « إن الكافر كفر لعلة ، وأن الله يشاء كل فاحشة ، ويريد كل معصية »[3] وشن الخياط حملة عنيفة على آرائهم فى الإمامة ، واتهمهم بأن غلوهم فى أوصاف الإمام يشبه غلو النصارى فى المسيح عليه السلام[4] .

إن ما ورد فى رد الخياط على الشيعة الإمامية يؤكد أن الاعتزال والتشيع لا يمكن أن يجتمعا ، لأن أصولهما مختلفة تمامًا . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الخياط ينتمى إلى مدرسة بغداد المعروفة بميولها الشيعية ، تأكد لنا صدق ما ذهبنا إليه .

الأسباب السياسية لتقارب المعتزلة والشيعة :

مع هذا التناقض الصارخ فى أصول المذهبين والذى قرره أحد أعلام المعتزلة ، سنجد الخصومة بين المعتزلة والشيعة توشك أن تزول فى أواخر القرن الثالث الهجرى ، وتتأكد المصالحة ويتم التلاقى بينهما فى القرن الرابع الهجرى فى ظل دولة بنى بويه الشيعية ، فما هى الظروف التى هيأت لقاءهما رغم تباعد أصولهما ؟

---

(١) الخياط : الانتصار – ص ١٤٤ .
(٢) المصدر السابق : ص ١٣٢ .
(٣) المصدر السابق : ص ٦ .
(٤) المصدر السابق : ص ١٦٢ .

يمكن إرجاع أسباب هذا اللقاء بين المعتزلة والشيعة إلى أسباب سياسية ، فقد فقد المعتزلة مكانتهم السياسية والفكرية بعد أن انقلب عليهم المتوكل ، ومن هنا شعر المعتزلة بحاجتهم إلى عنصر جديد يشد أزرهم ، وقد وجدوا فى الشيعة الإمامية خير حليف لهم ، فما الذى شجعهم على هذا التحالف ؟ .

يذكر القاضى عبد الجبار : أن أبا على الجبائى كان يغرى أصحابه بالتحالف مع الشيعة قائلاً : « قد وافقونا - يعنى الشيعة - فى التوحيد والعدل ، وإنما خلافنا فى الإمامة ،فاجتمعوا حتى تكونوا يدًا واحدة »[1] فهل صحيح ما قاله أبو على الجبائى ، من أن الشيعة - غير الزيدية - فى عصره قد وافقوه فى التوحيد والعدل ؟ .

أنا أشك فى ذلك ، لأن شيوع الاتجاه الاعتزالى فى فكر الشيعة الإمامية ، لم يتم إلا فى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى وأوائل القرن الخامس[2] ، وذلك على يد ابن المعلم (الشيخ المفيد) والطوسى والشريف الرضى وأخيه الشريف المرتضى وغيرهم ، ولم يكن فى أواخر القرن الثالث إلا اتجاهًا فرديًا محدودًا سلكه بعض الشيعة الإمامية ، كالحسن بن موسى النوبختى الذى عده ابن المرتضى من رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة[3] . ولعل من المفيد هنا أن نذكر نص الخياط المعتزلى المعاصر للجبائى فى رده على الرافضة ،يقول : « وبعد فهل كان على الأرض رافضى إلا هو يقول : إن الله صورة ... إلا من صحب المعتزلة منهم قديمًا فقال بالتوحيد فنفته الرافضة عنها ، ولم تقربه »[4] إذن لم يذهب الإمامية إلى القول بالتوحيد بحيث يمثل هذا القول اتجاهًا عامًا فى فكرهم كما يدعى الجبائى ، بل أن الاتجاه العام فى هذه الفترة هو قولهم بالتجسيم بدليل أنهم لم يرضوا عن الآراء الفردية التى ظهرت فى صفوفهم تنادى بالتوحيد بالمعنى المعتزلى ، وأبعدوا أصحابها عن صفوفهم كما يقول الخياط .

هذا فيما يتعلق بقضية التوحيد ، أما مسألة العدل ، فإن الشيعة - من وجهة نظر المعتزلة - ينقضون هذا المذهب بإقرارهم بجواز الشفاعة فى الآخرة ، هذه الشفاعة التى رفضتها المعتزلة تحقيقًا لمبدئهم فى الوعد والوعيد ، وهو وثيق الصلة بمبدأ العدل الإلهى .

---

(١) القاضى عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ٢٩١ .

(٢) انظر : أبو العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية : منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القدرية - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ١٩٦٢ - جـ ١ - ص ٤٥ - ٤٦ ، جـ ٢ ، ص ٧٢ .

(٣) ابن المرتضى : طبقات المعتزلة - ص ١٠٤ ، ابن تيمية : منهاج السنة - جـ ١ ص ٤٦ .

(٤) الخياط : الانتصار - ص ١٤٤ .

لذلك يمكن أن نعلل اختفاء المعتزلة فى أوكار الشيعة ، بأنه كان عملاً سياسيًا لا دينيًا ، فالشيعة منذ وجودها كحزب سياسى ، كانت محط رحال كل الفرق السرية التى تعمل للقضاء على الخلافة السنية ، وهذا الوضع قد انطبق على المعتزلة بعد أن نكل بهم المتوكل ، وفقدوا سلطانهم السياسى ، وأصبحت الخلافة من الوجهة الرسمية تعضد أهل الحديث أو علماء السنة بصفة عامة . لقد أصبح المعتزلة فرقة سرية تعمل لاستعادة سلطانها الضائع ، وليس هناك من يشاركها فى هذا السبيل – وهو على درجة من القوة – إلا الشيعة .إذن فليتحد الفريقان مهما كان بين مبادئهما من تناقض مادام الهدف السياسى واحدًا .

وهذا الذى ذهبنا إليه ، لدينا ما يؤكده ، فالجبائى صاحب أول دعوة للتحالف بين المعتزلة والإمامية بحجة أنهم وافقوا المعتزلة فى التوحيد والعدل ، وخالفوهم فى الإمامة ، يروى عنه القاضى عبد الجبار رأيه فى عقائد الشيعة الشاذة فى قضية الإمامة فيقول : « قال شيخنا أبو على رحمه الله : « إن أكثر من نصر هذا المذهب كان قصده الطعن فى الدين والإسلام ،فتسلق بذلك إلى القدح فيهما ، لأنه لو قدح فيهما بإظهار كفره ، إذن يقل الإقبال منه ، فجعل هذه الطريقة سلمًا إلى مراده »[1] .

فالجبائى هنا يحكم على معظم الشيعة بالكفر ويتهمهم بسوء النية ، وتعمد الإفساد فى الدين . وليس لهذا التناقض فى موقفه من الشيعة من تفسير إلا أن الرجل قد اضطر فى النهاية إلى أن يعقد معهم حلفًا سياسيًا لمواجهة عدو قوى مشترك .

ولا يمكن أن نحتج فى هذا المجال بما كان بين الشيعة والمعتزلة – منذ وقت مبكر – من اتجاهات فكرية مشتركة يسرت أمامهما طريق اللقاء ، ومن هذه الاتجاهات تفضيل المعتزلة للإمام على بن أبى طالب على عثمان رضى الله عنهما ، كما هو الحال فى مدرسة البصرة ، أو تفضيله على الصحابة جميعًا كما هو الحال عند مدرسة بغداد ، ووقوفهم جميعًا ضد من حاربوه فى صفين[2] .

ومنها أن بعض نظريات المعتزلة ، كوجوب فعل الأصلح على الله بالنسبة للعباد وجدت هوى فى نفوس الشيعة الإمامية ،ونقلوها من مجالها الدينى عند المعتزلة إلى مجال سياسى

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٣٧ .

(٢) انظر الاتجاه الشيعى فى فكر مدرستى البصرة وبغداد المعتزليتين فى : عبد الرحمن سالم : التاريخ السياسى للمعتزلة – ص ١٢٣ – ١٤١ .

يخدم مبدأهم فى وجوب النص على الإمام ، حتى يتحقق اللطف الواجب على الله تجاه عباده ، لأن الإمام هو العاصم للأمة من الزلل[1] .

وأخيرًا يشترك الشيعة والمعتزلة فى قلة اعتدادهما بالأخبار المأثورة ، الشيعة لأنهم يستقون توجيهاتهم من الإمام ، والمعتزلة لأنهم يتهمون الطرق التى وصلت من خلالها هذه الآثار[2] .

إن التشابه فى هذه الاتجاهات بين الفريقين ليس كافيًا لتعليل التقارب بينهما ، ذلك أن هذه الاتجاهات وإن بدت فى الظاهر سمات مشتركة بينهما ، إلا أنها فى الحقيقة تختلف اختلافًا بينًا عند الفريقين ، إما باعتبار الأساس الذى قامت عليه ، أو باعتبار ما يترتب عليها من آثار ونتائج فى فكر الفرقتين ،فالمعتزلة مثلاً لم يتخذوا من تفضيل على طريقًا إلى وجوب النص على إمامته ، كما فعل الشيعة ، واستخدم المعتزلة نظرية الصلاح والأصلح فى مجال دينى ، فى الوقت الذى استغلها الشيعة لإقرار مبدأ سياسى ، وهو نصب الإمام وجوبًا على الله . كما أن إفراط المعتزلة فى الاعتماد على العقل ، هو الذى انتهى بهم إلى قلة الاعتداد بالمأثور ، بينما كان إهمال العقل ، والاتجاه إلى الإمام المعصوم هو دافع الشيعة إلى قلة الاعتداد بالمأثور .

فهذه السمات التى تبدو مشتركة بين المعتزلة والشيعة ، إما أنها قد انتهت إلى نتائج متباينة ، أو قامت على أسس متعارضة ،ومن ثم لا تصلح أساسًا لتعليل التقارب بين الفريقين ، خاصة وأن التباين فى أصول المذهبين أشد حدة وضراوة من هذا التقارب الجانبى الفرعى ، بل لا أكون مغالية إذا قلت : إن الخلاف فى الأصول بين المعتزلة والشيعة أشد ضراوة من الخلاف فى الأصول بين المعتزلة وأهل السنة ، فأهل السنة والمعتزلة لم يختلفوا حول حقيقة الهدف الذى يسعى إليه كل منهما ، فكلاهما سعى إلى تنزيه الله ، وإثبات وحدانيته ، ولكن الخلاف حدث فى طريقة الوصول إلى هذا الهدف[3] فأين هذا من عقائد الشيعة التى امتلأت بالعقائد المشبوهة الغريبة على الإسلام ، وناهيك بآرائهم فى الإمام وعصمته وغيبته ورجعته ،

---

(١) إجناس جولد تسيهر : العقيدة والشريعة فى الإسلام – ص ٢٢٤ ،آدم ميتز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى – ترجمة : د . محمد عبد الهادى أبو ريدة – لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٤١ – جـ١ – ص ١٤٦ ، د . أحمد محمود صبحى : نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية – دار المعارف – القاهرة – ١٩٦٩ – ص ٤٥٢ .

(٢) آدم متز : الحضارة الإسلامية – جـ ١ – ص ١٢٤ ، د . أحمد محمود صبحى : نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية – ص ١٨٥ ، عبد الرحمن سالم : التاريخ السياسى للمعتزلة – ص ٣٣٠ .

(٣) د . عبد المجيد أبو الفتوح بدوى : التاريخ السياسى والفكرى للمذهب السنى فى المشرق الإسلامى من القرن الخامس الهجرى حتى سقوط بغداد – دار الوفاء للطباعة والنشر – المنصورة – مصر – ١٩٨٨ – ص ٨٧ .

هذه الآراء التى جعلت القاضى عبد الجبار ينسبها إلى بعض الذين أرادوا هدم الإسلام ، من الثنوية والباطنية والقائلين بالتناسخ[١] .

إن الأقرب والأصح فى تعليل هذه الظاهرة التى حدثت ،وأعنى بها اللقاء بين المعتزلة والشيعة ، أن يفسر على أنه حدث نتيجة اضطهاد المعتزلة وغروب شمسهم سياسيًا وفكريًا ، فآثرت أن تتستر فى الشيعة شأن كل الحركات المضطهدة التى اتخذت التشيع ستارًا لها ، ذلك أن الشيعة كانوا الحزب السياسى المنظم الوحيد الذى يناضل من أجل إقامة دولة شيعية على أنقاض الخلافة العباسية السنية ، ومن هنا جاء انضمام المعتزلة للشيعة أملاً فى أن يجدوا لأنفسهم فى المستقبل مكانًا فى دولة شيعية تبسط عليهم رعايتها ، وتعوضهم بعض ما فقدوه من عز السلطة والسلطان[٢] .

وقد رحب الشيعة بهذه الخطوة من قبل المعتزلة ، وبدءوا يتجهون إلى الاعتزال ، ذلك أن الشيعة الإمامية حتى القرن الرابع الهجرى ، لم يكن لهم مذهب كلامى خاص بهم ، فأخذ فقهاء الشيعة يستعينون فى النصف الثانى من هذا القرن بالآراء الاعتزالية لبناء القواعد الخاصة بمذهبهم ، ومالوا لأن يتسموا بالعدلية ، أى أنصار العدل ، وادعوا أن إمامهم المختفى ينتمى إلى مدرسة العدل والتوحيد ، وقسموا كتب عقائدهم إلى قسمين كبيرين : يندرج تحت أحدهما أبواب الوحدانية ، ويندرج تحت القسم الآخر أبواب العدالة[٣] . بل أن الأمر قد انتهى بهم – كالمعتزلة – إلى اصطناع أصول خمسة للإيمان ، شاركوا المعتزلة فى اثنين منها ، وهما التوحيد والعدل واختصوا بثلاثة وهى : النبوة والإمامة والمعاد[٤] .

ومعنى ذلك كله أن الشيعة قد وجدوا فى بعض أصول المعتزلة ما يعينهم على الدفاع عن عقائدهم والبرهنة عليها ، فأقبلوا على دراستها ، واستخدموها فى مقارعة الخصوم ، ولم يلتزموا بهذه الأصول لذاتها . ومن الأمثلة على ذلك ،أن إيمانهم بوجوب نصب الإمام على الله ، سابق على اعتقادهم باللطف الإلهى أو وجوب فعل الأصلح على الله ، أو القول بالحسن والقبح العقليين ، وكل ما فعلوه هو استخدام هذه الأصول الاعتزالية للبرهنة على عقيدتهم فى وجوب النص على الإمام[٥] .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٣ .

(٢) د . عبد الرحمن سالم : التاريخ السياسى للمعتزلة – ص ٣٣٢ .

(٣) جولد تسيهر : العقيدة والشريعة فى الإسلام – ص ٢٢٣ ، آدم ميتز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى – جـ ١ – ص ١٢٤ .

(٤) محمد المهدى الحسينى القزوينى : قلائد الخرائد فى أصول العقائد – تحقيق : جودت كاظم القزوينى – مطبعة الإرشاد – بغداد – ١٩٧٢ – ص ٤١ .

(٥) انظر : د . محمود صبحى : نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية – ص ٤٥٣ .

فهل نستطيع الآن أن نقول ونحن مطمئنون : إن الشيعة الإمامية – فى عمومهم – لم يكونوا معتزلة صادقين ، وأن المعتزلة الذين تشيعوا لم يكونوا شيعة حقيقيين ، وأن تحالفهما قد قام لمواجهة عدو مشترك هو أهل السنة ؟

تحالف المعتزلة والشيعة فى ظل الدولة البويهية :

انتهى الأمر بالمعتزلة والشيعة الإمامية إلى نوع من التحالف الواضح ضد أهل السنة ، فى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى ، أى فى عهد دولة بنى بويه الشيعية التى سيطرت على الخلافة العباسية السنية ، ومنحت تأييدها لمعظم العاملين ضد هذه الخلافة ، وخاصة الشيعة والمعتزلة .

وقد شهد إقليم الرى بصفة خاصة نشاطًا ملحوظًا فى حركة الاعتزال ،لأن هذا الإقليم كان مهيئًا من قبل لتقبل آراء المعتزلة منذ كان للزيدية فيه دولة ، يؤكد ذلك ما يرويه المقدسى الذى زار هذا الإقليم فىالنصف الثانى من القرن الرابع فيقول : « والعوام قد تابعوا الفقهاء فى خلق القرآن »[1] . ثم ما لبث هذا الإقليم أن أصبح بالنسبة للمعتزلة كبغداد فى عهد المأمون ، عندما تولى شئون هذا الإقليم الصاحب بن عباد (٣٢٦ – ٣٨٥ هـ) وعين وزيرًا لمؤيد الدولة البويهى الذى منحه سلطة مطلقة فى هذا الإقليم ، وبقى فى الوزارة ثمانية عشر عامًا (٣٦٧ – ٣٨٥ هـ) يبذل أقصى جهده فى نشر الاعتزال ، وحمل الناس عليه بمختلف الوسائل . كما أنه استعمل الإغراء فى تقليد الوظائف بالنسبة للعلماء ، فكان لا يوظف فى أعمال الولاية إلا من جاراه فى مذهبه . لذا رأيناه يستدعى القاضى عبد الجبار ، الذى انتهت إليه رئاسة المعتزلة فى هذه الفترة ، فأقام فى الرى « بعد سنة ستين وثلاثمائة فبقى فيها مواظبًا على التدريس إلى أن توفى رحمه الله »[2] .

لا عجب إذن أن يزدهر الاعتزال فى هذه الفترة ، وأن يعيش فترة انبعاث جديدة تحت رعاية الصاحب بن عباد ، حتى اعتنق مذهبه كثيرون لدرجة أننا رأينا عبد القاهر البغدادى يقول عن أبى هاشم الجبائى : « وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه لدعوة ابن عباد وزير آل بويه إليه »[3] .

ونتيجة لذلك ازداد نفوذ المعتزلة فى هذه الفترة ، وتقلدوا الوظائف الهامة ، ففى عام

---

(١) أبو عبدالله محمد بن أحمد المقدسى :أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم – برلين – ١٩٠٦ – ص ٣٩٥ .
(٢) ابن المرتضى : طبقات المعتزلة – ص ١١٢ .
(٣) البغدادى : الفرق بين الفرق – ص ١٦٩ .

٣٦٧ هـ ، عين الصاحب بن عباد ، القاضى عبد الجبار قاضيًا للقضاة بالرى ، وما تحت حكم مؤيد الدولة من البلاد[١] .

ولم يكن انبعاث الاعتزال فى الرى وحدها ، وإنما نشط فى أماكن كثيرة فى فارس بسبب سياسة البويهيين المشجعة لكل الحركات المناهضة للخلافة السنية من ناحية ،ونتيجة للتقارب الذى حدث بين الشيعة والمعتزلة من ناحية أخرى ،ويوضح المقدسى هذه الحقيقة فيذكر : أن فى إقليم شهرستان « تشيع مفرط مع خلق القرآن » ، « وللمعتزلة بنيسابور ظهور بلا غلبة » .ويقول عن شيراز « إن أكثر الفقهاء بها معتزلة وأكثر إقليم خوزستان معتزلة » ويقول عن مدينة العسكر فى هذا الإقليم : إن أهلها « قد بغضوا أنفسهم إلى الناس بعلم الكلام ، وخالفوا بالاعتزال جميع الإسلام » ، ويقول عن مدينة هرمز : « إن فى هذه المدينة أبدًا شيخ يدرس عليه الكلام على مذاهب المعتزلة »[٢] .

لقد جاءت صحوة المعتزلة فى وقت تأخى فيه الاعتزال والتشيع ، ووقف البويهيون – أعداء الخلافة العباسية – وراء المعتزلة يؤيدونهم ، ويمنحونهم النفوذ والسلطان ، حتى رأينا قاضى قضاة الخلافة السنية : عبدالله بن أحمد (ت ٣٨١ هـ) من المعتزلة[٣] . ومعنى ذلك أن المعتزلة كانوا قد وصلوا بفضل بنى بويه إلى مكانة مرموقة فى الدولة قبيل تولية القادر .

ثم فقد المعتزلة مكانتهم التى وصلوا إليها على يد البويهيين وأتباعهم عندما أخذت شمس هذه الدولة فى الغروب ، لقد توفى أكبر نصير لهم وهو الصاحب بن عباد سنة ٣٨٥ هـ ، فذلوا بعد عز ، وضعفوا بعد قوة . وما دام كثير منهم يعيش فى أوكار الشيعة ، وما دام جميعهم يعتقدون اعتقادات مخالفة لمذهب أهل السنة فى وقت فقدوا فيه المعين والناصر ، ما دام حالهم كذلك فما الذى يمنع الخليفة القادر من أن يوجه إليهم سهامه كما وجهها إلى الشيعة ،خاصة وأن الفريقين فى عهده قد تلاحما ، وأوشكا أن يكونا فرقة واحدة أو حزبًا واحدًا ، كما تشير إلى ذلك رواية أبى الفرج بن الجوزى الذى يقول فى حوادث سنة ٤٠٨ هـ . « استتاب القادر بالله فقهاء المعتزلة الحنفية ، فأظهروا الرجوع وتبرءوا من الاعتزال ، ثم نهاهم عن الكلام والتدريس والمناظرة فى الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة

---

(١) عز الدين أبو الحسن بن الأثير : الكامل فى التاريخ – دار صادر – بيروت – ١٩٦٦ – جـ ٨ – ص ٦٩٤ .
(٢) المقدسى : أحسن التقاسيم – ص ٣٢٣ ، ٣٨٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٣٩ .
(٣) ابن الأثير : الكامل – جـ ١٩ – ص ٩١ .

للإسلام »[1] فابن الجوزى يشير إلى أن القادر استتاب المعتزلة فقط ، وأنه نهاهم فيما نهاهم عنه عن الرفض ، ومعنى ذلك ببساطة أن معتزلة هذه الفترة أو معظمهم كانوا من الشيعة ، وقد جمعوا بين الرفض والاعتزال .

لذلك كله استتاب القادر المعتزلة ، كما استتاب الشيعة ،وأمر محمود الغزنوى بملاحقة الجميع فيما يتبعه من البلاد ، ولهذا أيضًا تطور موقفه منهم بسرعة عندما أعلن فى دار الخلافة فى عام ٤٠٩ هـ أن من قال بخلق القرآن فهو كافر حلال الدم[2] .

فضل زيدية اليمن (معتزلة اليمن) على بقاء تراث المعتزلة :

كان تيار القضاء على تراث المعتزلة فى القرنين الخامس والسادس فى العراق موطن الاعتزال جارفًا ، لولا أن تسربت بعض كتب المعتزلة من العراق إلى اليمن ، على يدى القاضى جعفر بن أحمد بن عبد السلام (ت ٥٧٣ هـ) شيخ الزيدية ومتكلمهم فى اليمن ،فقد حدث خلاف فى اليمن زمن إمامهم« المتوكل على الله أحمد بن سليمان » من الزيدية ، وبين إحدى الفرق المنشقة عليها وهى المطرفية ، فبعث الإمام بداعيته إلى العراق ، حيث وجد الزيدية مشايعين للمعتزلة بعامة ، ولأبى هاشم الجبائى وأبى القاسم البلخى بخاصة ، فتتلمذ القاضى جعفر على شيخ الزيدية فى العراق « زيد بن الحسن البيهقى » ، ثم عاد القاضى جعفر إلى اليمن مصاحبًا شيخه البيهقى ، ليستعين به على فض الخلاف ، حاملاً معه كتب المعتزلة ، ليحتج بها على المطرفية ، وكان ذلك عام ٥٤٤ هـ ، ولم تكن اليمن تعرف قبل ذلك التاريخ كتبًا للمعتزلة . ولما عاد البيهقى إلى العراق ، صحبه القاضى جعفر لإتمام القراءة على يدى تلميذ البيهقى « القاضى أبو الحسن أحمد بن الحسن الكوفى » ثم عاد القاضى جعفر بعد ذلك إلى اليمن بالعلوم التى لم يصل بها سواه من علوم الأصول والفروع والمعقول والمسموع وعلوم القرآن العظيم . ومنذ ذلك الوقت اشتهر مذهب المعتزلة ، وعرفت كتبهم فى اليمن .

ثم قام الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ت ٦١٤ هـ) بإرسال دعاته إلى خارج اليمن لاستنساخ الكتب والمصنفات وخاصة مؤلفات المعتزلة ، وبذلك حفظت لنا

---

(١) أبو الفتوح عبد الرحمن بن على بن الجوزى : المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم – دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن – الهند – ١٣٥٩ هـ –جـ ٧ – ص ٢٨٧ . ويلاحظ أن غير ابن الجوزى من المؤرخين قد ذكر أن القادر استتاب الطائفتين ، انظر : ابن الأثير : الكامل – جـ ٩ – ص ٣٠٥ .

(٢) ابن الجوزى :المنتظم – جـ ٧ – ص ٢٨٩ .

مكتبات اليمن العامة والخاصة تراث المعتزلة ، وهذا فضل للزيدية على المعتزلة لا ينسى ولا ينكر[1] .

وقد وافق الزيدية فى اليمن ، المعتزلة البصريين فى سائر أصولهم إلا فى مسألة الإمامة كما ذكر المقريزى[2] .

(١) د . محمود صبحى : الزيدية – ص ٢٢٦ – ٢٢٧ ، فؤاد سيد : مقدمة كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضى عبد الجبار – ص ١٠ – ١١ ، د . أحمد عبدالله عارف : الصلة بين الزيدية والمعتزلة – دار آزال بيروت ، المكتبة اليمنية بصنعاء – ١٩٨٧ – ص ٧١ – ٧٢ .

(٢) المقريزى : الخطط – جـ ٢ – ص ٣٥٢ .

المبحث الثانى
نقد المعتزلة للنظريات الشيعية فى الإمامة

وجهت المعتزلة النقد للنظريات الشيعية الشاذة فى الإمامة ، من القول بالنص ، والعصمة ، وكون الإمام حجة ، وقياس الإمامة على النبوة وغير ذلك من اعتقادات غريبة خاصة بقضية الإمامة[1] ، وذلك على النحو الآتى :

أولاً – نقد المعتزلة لنظرية النص عند الشيعة :

أدرك المعتزلة أن قول الشيعة بالنص هو الأصل فى كل الخلافات بين أهل الاختيار وبين الشيعة فطلبوا أن يكون الجدل بينهم وبين الشيعة يتركز حول هذا الموضوع ، يقول القاضى عبد الجبار : « كلمهم فيما يدعونه من النص ، فهو الأصل »[2] .

ويرجع السبب فى قول الشيعة بالنص ، أنهم يقيسون الإمامة على النبوة . فكما أن الله تعالى يختار أنبياءه ورسله ، ولا يترك هذه المهمة للاختيار البشرى الذى قد يخطئ ويصيب ، لأنه تعالى أعلم حيث يجعل رسالته ، فكذا الإمامة ، إذ هى عند الشيعة امتداد للنبوة ، أى امتداد للطف الله ورحمته . يقول ابن مطهر الحلى المفكر الشيعى : « إن الله تعالى أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة ، فنصب أولياء معصومين ليأمن الناس من غلطهم وسهوهم وخطئهم ، فينقادون إلى أوامرهم لئلا يخلى الله تعالى العالم من لطفه ورحمته ، وأنه لما بعث رسوله محمدًا ﷺ قام بنقل الرسالة ، ونص على أن الخليفة بعده على بن أبى طالب عليه السلام .. وأن النبى ﷺ لم يمت إلا عن وصية بالإمامة »[3] .

ردود المعتزلة على حجج الشيعة السمعية على النص :

تعقبت المعتزلة حجج الشيعة التى أرادوا استخراجها من النصوص التى رووها ، سواء

---

(١) انتقد أهل السنة أيضًا نظريات الشيعة فى الإمامة ، انظر تفصيل ذلك فى : د . مصطفى حلمى : نظام الخلافة فى الفكر الإسلامى – دار الأنصار – ١٩٧٧ – ص ١٨٥ – ٢٧٠ ، نجاح محسن : الفكر السياسى عند ابن حزم – رسالة ماجستير مخطوطة – كلية الآداب بسوهاج – جامعة أسيوط – ١٩٩٠ – ص ٦٢ – ٦٦ .

(٢) القاضى عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة – جـ ١ – ص ٤٩٤ .

(٣) جمال الدين أبو منصور بن مطهر الحلى : منهاج الكرامة فى معرفة الإمامة – تحقيق : د . محمد رشاد سالم – مكتبة دار العروبة – القاهرة – ١٩٦٢ – جـ ١ – ص ٧٨ – ٧٩ .

أكانت تفسيرات قالوا بها لآيات من القرآن ، أم أحاديث آحاد اشترك فى روايتها غير الشيعة مع الشيعة ، ثم أعطاها الشيعة مفاهيم ودلالات لا تشهد لها ألفاظها وملابسات التحدث بها ، أو أحاديث انفرد الشيعة بروايتها وترددها وذلك بهدف دحض آية شبهة تعرض فى أن يكون هناك نص من الله على لسان نبيه ، يحدد الإمامة فى أحد بعينه ، وفى هذا المقام دار الجدل حول عدد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، ومنها :

الآيات القرآنية : استدلت الشيعة على رأيها فى النص بعدة آيات من القرآن الكريم أهمها من وجهة نظرهم :

– **قول الله سبحانه وتعالى** : ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ، الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾[1] .

زعمت الشيعة أن القرآن قد أخبر بإمامة « على » بهذه الآية ، واستندوا إلى أنه قد روى أن سبب نزولها هى حادثة تصدق « على » وهو راكع فى صلاته بخاتمه لسائل سأله الصدقة ، ووجه الدلالة من الآية ، هو أنه ثبت أن المراد بلفظة « وليكم » المذكورة فى الآية : من كان متحققًا بتدبيركم ، والقيام بأموركم ، وتجب طاعته عليكم . وثبت أن المعنى بـ « الذين آمنوا » أمير المؤمنين عليه السلام . « وفى ثبوت هذين الوصفين دلالة على كونه عليه السلام إمامًا لنا »[2] . ذلك هو أقوى دليل عند الشيعة من القرآن على إمامة على بن أبى طالب كما زعموا .

والمعتزلة ينقضون هذا الدليل ، ويوردون على استدلال الشيعة بهذه الآية من الاعتراضات ما لا سبيل إلى دفعها .

فأولاً : فى سبب نزول هذه الآية روايات أخرى تقول أنها نزلت فى غير على ، فالحسن البصرى وأبو على الجبائى يقولان : إنها نزلت فى جميع المؤمنين[3] .

---

(١) سورة المائدة : آية ٥٥ .

(٢) أبو جعفر الطوسى : تلخيص الشافى – تحقيق : حسين بحر العلوم – طبعة النجف – ١٣٨٣ هـ – جـ ١– ق ٢ – ص ١٠ ، وانظر أيضًا صفحات ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ ، عبد الحسين شرف الدين الموسوى العاملى : المراجعات – مطبعة النجاح – القاهرة – ١٩٧٧ – ص ١٤١ وما بعدها ، النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد التميمى أبو حنيفة المغربى : دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام ، والقضايا والأحكام عن أهل رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام – تحقيق : آصف بن على أصغر فيضى – دار المعارف – القاهرة – ١٩٥١ – جـ ١– ص ١٧ – ٢٥ .

(٣) أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى : تفسير التبيان – تحقيق : أحمد شوقى الأمين ، وأحمد حبيب قصير – مكتبة الأمين – النجف الأشرف – د . ت – جـ ٣ – ص ٥٤٩ .

ثانيًا : لم يكن على من الغنى بحيث تجب عليه الزكاة فى حياة الرسول ، والحديث هنا عن الصدقة بمعنى الزكاة .

ثالثًا : إن فى التصدق أثناء الصلاة من التشاغل عنها ما يجعل تأخيره إلى ما بعد تمامها أولى وأفضل .

رابعًا : إن سياق الآية ، يجعلها مع ما سبقها ولحقها نازلة فى جماعة ، فالذين وصفهم الله فى هذا الموضع بالركوع والخضوع هم الذين وصفهم من قبل بأنه يبدل المرتدين منهم بقوله تعالى : ﴿فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ، يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم﴾[1] .

خامسًا : إن الشيعة يعتمدون فى تخصيصهم الآية « بعلى » وإمامته ، على أن معنى « وليكم » هو : المتحقق بتدبيركم والقيام بأموركم ومن تجب طاعته عليكم ، والمعتزلة ينكرون أن يكون هذا هو المعنى المراد من الموالاة هنا . فالولاية فى نظرهم تعنى فى هذه الآية النصرة فى الدين لا الولاية بمعنى الإمامة والإمارة للمؤمنين .

سادسًا : أنه حتى لو سلمنا بنزول الآية فى « على » فليس هناك ما يقطع باختصاصها به ، إذ لا دليل على أن غيره لم يصنع مثل ما صنع وهو التصدق أثناء الركوع ، وعدم رواية فعل هذا الغير لا يقدح فى إمكان حدوثه ، لأن مثل ذلك مما لا تجب روايته ونقله .

سابعًا : إنه لو ثبت أن هذه الآية تقرر الإمامة والولاية لعلى ، فمعنى ذلك أنه إمام فى حياة الرسول ، وذلك ما لا يستطيع أن يقول به أحد .

تلك هى اعتراضات المعتزلة على الآية التى اعتبرتها الشيعة أقوى الأدلة القرآنية على النص على إمامة على بن أبى طالب[2] .

قول الله سبحانه وتعالى : ﴿وإن تظاهرا عليه ، فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين﴾[3] .

تقول الشيعة : إن المراد بصالح المؤمنين هو « على » ، وقد جعله الله تعالى مولى للرسول ﷺ وفى هذا دليل إمامته[4] .

---

(١) سورة المائدة : آية ٥٤ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٣٣ – ١٣٩ ، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم – دار الشروق – ١٩٨٩ – ٢٨٣ وما بعدها .

(٣) سورة التحريم : آية ٤ .

(٤) على بن الحسين الموسوى الشريف المرتضى : الشافى فى الإمامة – تحقيق : السيد عبد الزهراء الحسنى الخطيب – مؤسسة الصادق للطباعة والنشر – طهران – إيران – ١٩٨٧ – جـ ٢ – ص ٢٤٩ .

وقد تلخص رد المعتزلة هنا فى وجهين :

أولهما : إن الآية لا تدل على أن المراد بصالح المؤمنين « على بن أبى طالب » بالخصوص ، ويروى القاضى عبد الجبار عن شيخه أبى هاشم ، أن صالح المؤمنين هنا تليق بالجمع لا المفرد ، لأن الله تعالى بين لهم عظم حال الرسول ﷺ بنصرة الغير ومظاهرته ، ولابد من أن يكون الجمع فيه ، فقوله « وصالح المؤمنين » ، بمعنى قوله : « والمؤمنون الصالحون » .

وثانيهما : أنه لو صح أن المراد بها « على » فإن ذلك لا يدل على الإمامة ، بل على النصرة ، ذلك أن معنى أن الله مولاه ، أنه ناصره ، ولما كان لفظ « وصالح المؤمنين » معطوفًا على « مولاه » كان معناه النصرة أيضًا وليس الإمامة . فبطل الاستدلال بهذه الآية على أى وجه[1] .

– آية : ﴿فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم ، فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾[2] .

من الشيعة من احتج على إمامة « على » بهذه الآية ، التى عرفت باسم « آية المباهلة » ، فيقولون : إنها لما نزلت جمع الرسول عليًا وفاطمة والحسن والحسين ، فهؤلاء من نفس الرسول ، وبذلك يثبت الفضل لعلى ، فضلاً يلى فضل الرسول ، وذلك يثبت له الإمامة بعده دون انقطاع[3] .

ولكن المعتزلة ينقضون ذلك الرأى بقولهم : إنه حتى لو سلمنا برواية قصة المباهلة كما تذكرها الشيعة ، فإن الذى يثبت هو فضل على ، والإمامة تجوز للمفضول ، ثم إن الذين دعوا هنا قد دعوا بوصفهم من نسب الرسول ، بصرف النظر عن صلاحهم للإمامة من عدم صلاحهم ، ففاطمة لا تصلح لها ، والحسن والحسين كانا طفلين يومئذ ، ثم إن هناك من يقول إن عليًا لم يكن حاضرًا يوم المباهلة هذا ، ففى كل الحالات ليس هناك ما يرشح عليًا للإمامة فى هذه الآية ، فضلاً عن أن يكون نصًا على إمامته[4] .

الأحاديث النبوية :

وكما استشهد الشيعة على النص على إمامة « على » وذريته من بعده بالقرآن ، فإنهم استشهدوا عليه بالأحاديث النبوية وأهمها :

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٤٠ – ١٤١ .
(٢) سورة آل عمران : آية ٦١ .
(٣) الشريف المرتضى : الشافى فى الإمامة – جـ ٢ – ص ٢٥٤ .
(٤) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٤٢ .

– **حديث الغدير** : ترى الشيعة أن حديث الغدير هو حجتها فى النص على أمير المؤمنين علىّ بالإمامة[1] ذلك أنه لما نزل قوله تعالى : ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ، والله يعصمك من الناس﴾[2] ، خطب الرسول فى الناس فى غدير خم ، وقال للجمع كله : « أيها الناس ، ألست أولى منكم بأنفسكم ؟ قالوا : بلى ، قال : من كنت مولاه ، فهذا على مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله »[3] فقال له عمر : بخ بخ لك يا على ، أصبحت مولاى ومولى كل مؤمن ومؤمنة ، والمراد بالمولى هنا – كما يذكر الشيعة – الأولى بالتصرف ، لأن هذا ما يشير إليه قول الرسول فى صدر الحديث « ألست أولى منكم بأنفسكم ؟ » أى ألست أولى بالتصرف فى شئونكم من أنفسكم ؟[4] .

وقد رد المعتزلة على استدلال الشيعة بحديث الغدير بالحجج الآتية :

(أ) إن هذا الحديث ليس عن الإمامة ، لأن سؤال رسول الله ﷺ : ألست أولى منكم بأنفسكم ؟ معناه الطاعة والانقياد ، أى إنما أنا أحق بطاعتكم وانقيادكم لى من أنفسكم ، فيلزم هذا الأمر نفسه بخصوص على لضرورة السياق .

(ب) إن هذا الحديث لو كان المراد به الإمامة ، لاستدل به « على » عليه السلام على أحقيته بالخلافة دون غيره من الصحابة ، أو استدل به بعض الصحابة المشايعين لعلى ، كالزبير أو العباس أو المقداد أو عمار ، خصوصًا أن يوم غدير خم كان قريبًا من وفاة الرسول ﷺ ولكن ذلك لم يحدث ، فلم يستشهد بهذا الحديث « على » ولا غيره من مشايعيه ، فعلم أن المراد به شىء غير الإمامة .

(جـ) ما يرويه القاضى عبد الجبار عن شيخه أبى الهذيل العلاف أن هذا الخبر – لو صح – لكان المراد به الموالاة فى الدين . كما ذكر أبو الهذيل أن بعض العلماء حمل هذا الخبر على أن قومًا نقموا على « على » بعض أموره وظهرت معاداتهم له ، وقولهم فيه ، فأخبر الرسول ﷺ بما يدل على منزلته وولايته دفعًا للفتنة[5] .

---

(١) الطوسى : تلخيص الشافعى – جـ ١ – ق ٢ – ص ١٦٩ ، الشريف المرتضى : الشافى فى الإمامة –جـ ٢ – ص ٢٥٨ وما بعدها .

(٢) سورة المائدة : آية ٦٧ .

(٣) رواه البخارى والترمذى وابن ماجة – انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث – جـ ٤ – ص ٢٦٥ .

(٤) ابن مطهر الحلى : منهاج الكرامة – جـ ١ – ص ١٦٨ ، عبد الحسين أحمد الأمينى النجفى : الغدير فى الكتاب والسنة والأدب – مطبعة الحيدرى – طهران – ١٣٧٢ هـ – جـ ١ – ص ٩ – ١٢ .

(٥) راجع ردود المعتزلة هذه : فى القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٤٤ – ١٥٨ .

(د) إن الروايات الشيعية لهذا الحديث قد أضافت إليه ألفاظًا لم يروها الرواة الستة ، من مثل عبارة : « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه »[1] .

كما يروى المعتزلة كسبب لهذا الحديث ، وجهًا آخر يبتعد به عن موضوع الإمامة ، فيقولون : أن جدلاً وملاحاة حدثت بين على وبين زيد بن حارثة ، مولى رسول الله ، فأغلظ على لزيد ، ورد زيد مقالة على فقال له على : تقول هذا القول لمولاك ؟ فقال زيد : ولائى لرسول الله ولست لى بمولى ، فشكا على زيدًا إلى رسول الله ، فقال النبى : « من كنت مولاه فعلى مولاه » وعندئذ يستوى على فى ذلك مع العباس والفضل ، وعبد الله ، وقثم ، وتمام ، ومعبد ، فالمولى هنا هو مولى النعمة[2] .

تلك هى أهم ملاحظات المعتزلة التى عارضوا بها تفسير الشيعة لحديث الغدير ، واستدلالهم به على النص على إمامة على بن أبى طالب[3] .

– **حديث المنزلة** : « أنت منى بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه لا نبى بعدى »[4] هذا الحديث يدل عند الشيعة على النص على إمامة على .

رد المعتزلة على استدلال الشيعة بحديث المنزلة :

أولاً : إن القول باستخلاف « على » على المدينة بمعنى الخلافة والإمامة ، غير وارد ، لأنه لا تجوز إمامة أحد فى حياة الرسول ، كما أن غير على قد تولى الاستخلاف على المدينة وعلى غيرها من البلاد والسرايا والوظائف من قبل الرسول ، ولم يقل أحد إن ذلك كان إمامة أو شيئًا فيه شبهة الإمامة[5] .

---

(١) الجاحظ : العثمانية – ص ١٤٤ ، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم – ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٢) الجاحظ : العثمانية – ص ١٤٥ ، القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٥٣ –١٥٤ .

(٣) اتفق أهل السنّة مع المعتزلة فى الاعتراض على تفسير الشيعة لهذا الحديث ، ورأوه حديث آحاد ، وأن معظم ما فيه لغو وحشو ، بل لقد شكك بعضهم فى وجود « علىّ » مع الرسول فى غدير خم ، وقالوا : إنه كان يومئذ باليمن ، انظر الجوينى : الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد – تحقيق : د . محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد – مكتبة الخانجى – القاهرة – ١٩٥٠ – ص ٤٢١ – ٤٢٢ ، عضد الدين الإيجى : المواقف بشرح الشريف الجرجانى – تحقيق : بدر الدين الحلبى – مطبعة السعادة – القاهرة – ١٩٠٧ – جـ ٨ – ص ٣٦٠–٣٦٢ .

(٤) الشريف المرتضى : الشافى فى الإمامة – جـ ٣ – ص ٥ وما بعدها ، والحديث رواه البخارى وابن ماجة والترمذى . انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث – جـ ٣ – ص ١٣٤ .

(٥) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٥٦ .

ثانيًا : إن التشبيه إنما يكون بالمنزلة الثابتة ، لا بالمنزلة المقدرة ، خصوصًا والمنزلة المقدرة هنا وهى الإمامة ، لم تحدث للمشبه به ، وهو هارون لموته قبل موسى[١] .

ثالثًا : إن الأمر الذى حدث لهارون مما يصح التشبيه به هنا ، هو استخلاف موسى له فى قومه عندما ذهب إلى ميقاته يكلم ربه ، فيجب ألا يراد سوى هذا الاستخلاف ، لأنه هو الذى يقتضيه المقام الذى قيل فيه الحديث ، ولقد كان الرسول يستخلف فى حياته دون أن يكون ذلك إمامة وولاية جامعة[٢] .

رابعًا : إن الشريعة التى كانت تحكم وتنظم مثل هذه الأمور « شريعة موسى » غير معلومة لنا ، ومن ثم فإن القياس على الإمامة عند بنى إسرائيل هو ضرب من قياس المعلوم على المجهول[٣] .

خامسًا : إن الذى تولى الأمر فى بنى إسرائيل بعد موسى ، هو يوشع بن نون ، فلو كانت الإمامة مراده من الرسول ، لقال لعلى : أنت منى بمنزلة يوشع بن نون من موسى ، إلا أنه لا نبى بعدى [٤] .

سادسًا : إن الشركة التى كانت بين هارون وموسى ، إنما كان أساسها الاشتراك فى النبوة ، وموسى إنما استخلف هارون فى قومه باعتباره نبيًا ، وليس هناك ما يدل على أنه استخلفه لاعتبار آخر ، وبما أن النبوة منفية عن على ، فلا وجه للشبه فيما يتعلق بمعنى الاستخلاف ، إذا أريد استخلاف الإمامة[٥] .

ومن ناحية أخرى فقد شكك الجاحظ فى هذا الحديث من أساسه يقول : « إن هذا الحديث لم يرد إلا عن عامر بن سعد « بن أبى وقاص » وعامر هذا لو كان بالفقه والحديث والفضل معروفًا ، وكان كأمثاله من بنى الصحابة (...) ما كان ليكون وحده حجة فى تأخير أبى بكر عن مقامه فكيف وهو فى غير سبيلهم وطريقهم ؟ »[٦] .

ومن جهة أخرى ، فإن الجاحظ يرى أنه إذا كان الحديث صحيحًا ، فإنه ينفى أن يكون

---

(١) المصدر السابق ، ونفس الصفحة .
(٢) المصدر السابق : ص ١٦٤ .
(٣) المصدر السابق : ص ١٦٦ .
(٤) المصدر السابق : ص ١٦٥ . ، الجاحظ : العثمانية ص ١٥٥ – ١٥٦ .
(٥) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٦٦ ، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم – ص ٢٩٦ – ٢٩٨ .
(٦) الجاحظ : العثمانية – ص ١٥٨ – ١٥٩ .

الرسول قد استخلف عليًا على المدينة عندما خرج لغزوة تبوك ، يقول : « إن الخلاف قائم بين أن يكون المستخلف محمد بن مسلمة ، أو عبد الله بن أم مكتوم « فعلى » كان مقيمًا بالمدينة . ويبدو أنه – أى على – استخلف فى أهل الرسول ، والأمير على المدينة غيره ، والإمام فى الصلاة بها سواه »[١] .

تلك هى حجج المعتزلة التى نقضوا بها استدلالات الشيعة بهذا الحديث على النص بإمامة على بن أبى طالب[٢] .

– **حديث** : « إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتى ، أهل بيتى ، لن يفترقا حتى ترد على الحوض »[٣] .

رفض المعتزلة استدلال الشيعة بهذا الحديث على أن الإمامة فى على وأولاده ، وإلا كان قول الرسول « اقتدوا بالذين من بعدى : أبى بكر وعمر »[٤] دالاً على أن الإمامة قد نص عليها فى أبى بكر وعمر ، وكان قوله : « إن الحق مطلق على لسان عمر وقلبه »[٥] يدل على أن الرسول قد نص على إمامة عمر ، وكان قوله « أصحابى كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم »[٦] له دلالة مماثلة فى هذا المقام[٧] .

– **حديث** : « إن هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم »[٨] :

احتجت الشيعة بهذا الحديث لإثبات النص بإمامة على بن أبى طالب ، ولكن المعتزلة اعترضت على الاستدلال بهذا الحديث « لأن هذا الخبر يجرى مجرى أخبار الآحاد ، والألفاظ المذكورة فيه مختلفة[٩] .. أما قول الرسول أنت وصيى ، فلا يدخل تحت الوصية إلا ما يختص الموصى من الأحوال ، دون ما يتعلق بالدين والشرع ، فإنما يدل ذلك على أنه عليه السلام اعتمده فيما يتعلق بأهله ، ولذلك عطف عليه قضاء الدين لتأكيد الذى خوله

---

(١) المصدر السابق : ص ١٥٣ .

(٢) اتفق أهل السنة مع المعتزلة فى نقض استدلالات الشيعة بهذا الحديث على النص بإمامة على بن أبى طالب ، انظر : ابن حزم : الفصل – جـ ٤ – ص ٩٤ .

(٣) رواه النسائى والترمذى وابن حنبل – انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث – جـ ٣ – ص ٢٣٨ .

(٤) رواه مسلم وابن ماجه – انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث – جـ ٤ – ص ٢٥٦ .

(٥) لم أعثر على هذا الحديث .

(٦) رواه أحمد بن حنبل ومسلم – انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث – جـ ٤ – ص ١٩٤ .

(٧) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٩١ – ١٩٣ .

(٨) لم أعثر على هذا الحديث .

(٩) تختلف ألفاظ هذا الحديث حتى فى مصادر الشيعة أنفسهم ، انظر الروايات المختلفة للحديث فى : أبو حنيفة المغربى : دعائم الإسلام – جـ ١ – ص ٤٤٧ ، الموسوى : المراجعات – ص ١٣٠ ، الطوسى : تلخيص الشافى – جـ ٣ – ص ١٧ .

فى الوصية (...) فأما أن يدل على الإمامة فبعيد (...) وأما خليفتى من بعدى فغير معروف ، والمعروف خليفتى فى أهلى ، ولو كان ما تعلقوا به حقًا ، لما جاز لعلى ترك الاحتجاج بهذا الحديث عند اختلاف الأحوال فى باب الإمامة »[1] .

رواية الشيعة لأحاديث آحاد :

هناك سيل من الأحاديث التى رواها آحاد ، أو لم ترد إلا فى المصادر الشيعية ، ولقد تعقبها المعتزلة بالنقد والتفنيد ، ومنها مثلاً :

(١) حديث المؤاخاة :

من الشيعة من استدل على النص بما حدث من المؤاخاة بين على والرسول ﷺ بعد الهجرة إلى المدينة ، فرأوا أن اختصاص الرسول عليًا بمؤاخاته إنما يحمل معنى أزيد مما تقتضيه الأخوة فى الدين . ولكن المعتزلة ينكرون أن يكون لتلك المؤاخاة دلالة تتعدى دلالتها العامة ، فهى قد حدثت بين المهاجرين والأنصار . وأقصى ما يستفاد من المؤاخاة بين على والرسول ، هو إثبات الفضل لعلى ، وهو أمر مختلف عن موضوع الإمامة والنص عليها كل الاختلاف [2] .

(٢) استدل الشيعة على النص بمجموعة من الأحاديث التى انفردوا بروايتها مثل : « إنه سيد المسلمين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين » و« هذا ولى كل مؤمن من بعدى » و« إن عليًا منى وأنا منه ، وهو ولى كل مؤمن ومؤمنة » ، كما زعموا أن الرسول قال لبعض أصحابه : « سلموا على علىّ بإمرة المؤمنين » .

وقد انتقدت المعتزلة استدلال الشيعة بمثل هذه الأحاديث بالقول : « إن هذه الأخبار لم تثبت من وجه يوجب العلم ، فلا يصح الاعتماد عليها فى إثبات نص ، كما أن أدعاءهم فيها أو فى بعضها أنها ثابتة فى التواتر لا يصح ، لأن للتواتر شرائط ليست حاصلة فيها (...) ولا يمكنهم ذلك بأن يقولوا : إن الشيعة قد طبقت البلاد عصرًا بعد عصر ، وحالاً بعد حال ، فروايتها يجب أن تبلغ حد التواتر ، لأن الخبر لا يصير داخلاً فى حد التواتر بهذه الطريقة دون أن يتبين حصوله فيها على شرائط التواتر . كما أن لمن خالف الشيعة يمكن أن يدعوا مثل ذلك فى النص على أبى بكر ، لأن أصحاب الحديث فيهم كثرة (...) فادعاء النص لا يمكن إثباته إلا حديثًا . أما فى الأعصار القديمة فذلك متعذر (...) ولم يكن لعلى شيعة ومتعصبون يدعون النص ، كأبى ذر وعمار ومقداد وسلمان ، وإنما يمكن انقطاعهم إليه وقولهم بفضله وبأنه

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٨٢ – ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٨٥ – ١٨٦ .

حقيق بالإمامة وبأنه قد كان يجب ألا يعدل عن رأيه ، فأما ادعاء غير ذلك فبعيد (...) والشيعة إن رضوا لأنفسهم فى إثبات النص أن يعتمدوا على مثل هذه الأخبار ، فالمروى من الأخبار الدالة على أن عليا لم يستخلف أظهر من ذلك ، لأنه قد روى عن أبى وائل والحكم عن على أنه قيل له : ألا توصى ؟ قال : ما أوصى رسول الله فأوصى ، ولكن إن اراد الله بالناس خيرًا استجمعهم على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم ، أبى بكر »[1] .

ثم إن الكثير من هذه الأخبار ، غير الثابتة ، لا تفيد النص بالإمامة ، « فإمام المتقين » يراد به التقوى والصلاح . والإمام بالمعنى المراد ، كما يكون إمامًا للمتقين من الناس فهو إمام لغير المتقين أيضا . وباقيها يدخل فى باب الفضل والتفضيل . وأما القول بأنه قد طلب من أصحابه أن يسلموا على علىّ بإمرة المؤمنين ، فهو مما لا يصح ، لأن فى ذلك إتيانه إمامًا فى حضرة الرسول وحياته ، وذلك مستحيل بالإجماع[2] .

هذه هى أوجه النقد التى وجهتها المعتزلة ، لما ساقه الشيعة من أدلة سمعية على النص والتعيين ، ويعبر الجاحظ عن قوة حجج المعتزلة فى هذا المقام عندما يقول : « ولقد نقضنا القرآن من أوله إلى آخره ، فلم نجد فيه آية تنص على إمامة ، ولا أنها إذ لم تنص كانت دالة ، عند النظر والتفكير ، ولا أنها إذ لم تدل بالنظر والتفكير وكان ظاهر لفظها غير ذلك على ما قلتم كان أصحاب التأويل والتفسير مطبقين على أن الله أراد بها إمامة فلان (...) وإن تركوا الكتاب ، وأضربوا عن الإجماع ، واحتجوا بالرواية ، فما أحد أجحد لها ولا أرد لمعرفتها منهم ، مع أن رواية غيرهم أكثر ، وعلى ألسنة أصحاب الحديث أظهر ، ولو كانت روايتهم ورواية خصومهم سواء ما كان تأويلهم بأقطع لتأويل خصومهم من تأويل خصومهم لتأويلهم ، مع أن الحديث إن كان يحتمل ضروب التأويل فغلط فى حق ذلك من باطله رجل فليس بكافر ولا مكابر ، لأن ذلك الحديث لو كان صحيحًا لم يكن بأبين من القرآن ولا أوضح . وقد يختلف الناس فى تأويله ولا يكفرون ولا يكابرون ، فكيف يكفر من غلط فى تأويل حديث لو كان رده لم يكن عاصيًا ؟ وإن كانت إمامة على لا تثبت عندهم إلا من قبل الرواية فقد أفلح خصم الرافضة ، واستراح من كد المنازعة »[3] .

هكذا نقض المعتزلة الأدلة السمعية التى ساقتها الشيعة على أن هناك نصًا وتعيينًا فى الإمامة وإمارة المؤمنين .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٨٧ – ١٨٨ .
(٢) المصدر السابق : ص ١٩١ .
(٣) الجاحظ : العثمانية – ص ٢٧٣ ، ٢٧٦ – ٢٧٧ .

ردود المعتزلة على حجج الشيعة العقلية على النص والوصية :

لم يقف الجدل بين المعتزلة والشيعة حول طريق الإمامة ، أهو النص ؟ أم الاختيار ؟ عند الأدلة السمعية فقط ، بل امتد إلى ميدان الاستدلال العقلى أيضا ، لذلك كان لزامًا علينا لاستكمال أوجه النقد التى وجهتها المعتزلة للشيعة أن نعرض للشبهات العقلية التى أثارها الشيعة فى هذا المقام ، ورد المعتزلة عليهم ، وحججهم العقلية فى تفنيدها ، على النحو الآتى :

رد المعتزلة على حجة الشيعة بأن اختيار الله أفضل من اختيار البشر

انطلق الشيعة فى هذا المقام من مقولة : إن اختيار الله للناس إمامهم وأميرهم ، هو أسلم لهم من الخطأ والزلل الذى يتعرضون له إذا ما وكل إليهم أمر هذا الاختيار .

ورد المعتزلة على هذه الشبهة بأن تلك القاعدة ليست متبعة ولا مطردة ، لأنه لو كان كل صعب ومشكل من الأمور يتولى الله إنجازه وتقريره وإعلان بيانه ، نيابة عن البشر ، لما كانت هناك كلفة فى التكليف ودواع للنظر وكدح العقول وكد الملكات ، ثم أن القضايا الغامضة والمتشابهة كثيرة جدًا مثل التعديل والتجوير ، والتشبيه .. ألخ ، وهى قضايا قد وكل الله الأمر فيها للبشر ، يبحثون ويختلفون ويختارون مواقفهم الفكرية ، ولم يقل أحد : لقد كان من الأسهل أن يبسط الله هذه المسائل بسطًا يريح البشر من الاختلاف فيها والكدح والاجتهاد فى النظر بمعضلاتها ، وكما يقول المعتزلة إنه « إنما يحكم بهذا وأشباهه على الله من لا علم له بالله وتدبيره ، لأن الله لو أسقط عن الناس كل ما أثقل ظهورهم ، واستبشعته نفوسهم ، وخالف أهواءهم لسقط الامتحان ، وبطل الاختيار ، إذ لم يكن هناك حلاوة تجتنب ، ومرارة ترتكب ولذيذ يؤخر ، وكريه يقدم »[1] .

رد المعتزلة على حجة الشيعة بأن اختيار الرسول أفضل من اختيار البشر :

يسأل الشيعة أيهما خير للناس أن يختاروا لأنفسهم إمامًا ، أم أن يختار لهم الرسول ﷺ الإمام ؟

والجاحظ يجيب على شبهة الشيعة هذه ، فيقول : « إنه لو كان النبى قد اختاره لهم ، فقد كان ذلك خيرًا لهم ، من اختيارهم لأنفسهم ، فإذا لم يختره ، فقد دل تركه الاختيار على أنه خير لهم ، إذ كان قد اختار الترك دون الاختيار ، وترك الاختيار ربما كان اختيارًا ،

---

(١) المصدر السابق : ص ٢٧١ ، ٢٧٢ ، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم – ص ٣١٣ .

وهو فى هذا الموضع اختيار ، لأن النبى لم يكن ليختار لهم ترك النص والتسمية ، إلا وترك النص والتسمية خير من النص والتسمية »[1] .

ويضيف القاضى عبد الجبار أنه لو جازت شبهة الشيعة هذه لكان واجبًا على الله سبحانه أن يختار وينصب الأمير والحاكم وغيرهما ، وذلك ظاهر البطلان »[2] .

رد المعتزلة على حجة الشيعة بأن النص يمنع من تعدد الأئمة بتعدد الجماعات التى تختار :

ترى الشيعة أن حق اختيار الإمام إذا تقرر للناس ، فاختارت جماعة منهم إماما ، وأبت جماعة أخرى ذلك الاختيار فاختارت إماما آخر .. وهكذا ، فما المرجع والمصوب لاختيار فريق دون فريق ، طالما أن هذا الحق هو من حقوقهم جميعًا ، أما النص والتعيين ففيه ضمان ضد هذه المخاطر والمحاذير .

ورد المعتزلة على هذه الشبهة بأن تلك المخاطر والمحاذير واردة وقائمة إذا كان حق الاختيار هو للأمة كلها ، بمعنى أن يكون فرض عين على كل فرد فيها ، لا ينجيه من إثم إهماله نهوض الآخرين به ، أما والأمر ليس كذلك ، فإن الاختيار هو واجب جماعة مخصوصة تحوز ثقة الأمة وتمثلها ، ونهوضها بهذا الفرض الكفائى ، كما أنه يعفى الأمة من تبعة إهمال القيام بهذا الفرض ، فهو يقطع الطريق على أى جماعة تخرج على هذا الاختيار ، وتأبى الامتثال للإمام المختار ، فاختيار الجماعة المخصوصة ، المؤهلة والمستوفية للشروط ، هو المعتبر ، وهو الواجب النفاذ والإقرار ، وما عدا ذلك فهو خروج من الخارجين تجب محاربة المصرين عليه ، كما يحارب الخارج على السلطة الشرعية المعترف بها سواء بسواء[3] .

رد المعتزلة على حجة الشيعة على النص بتسمية علىّ « خليفة رسول الله »

احتج الشيعة بأن إطلاق لقب خليفة رسول الله على الإمام ، يوجب أن يكون مستخلفًا من قبل الرسول ، لأن استخلافه وتنصيبه لو كان من جهة الأمة ، لكان خليفة للأمة ، ولم يحدث أن تلقب الخليفة بلقب خليفة الأمة .

ولقد أجاب المعتزلة بأنه لا تناقض بين أن تختار الأمة خليفتها ، وبين أن يلقب بخليفة رسول الله ، ذلك أن ما نهض به الرسول فى هذا المقام ، هو أنه أمر أمته أن يستخلفوا من

---

(١) الجاحظ : العثمانية – ص ٢٧٨ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى – حـ ٢٠ – ق ١ – ص ٣١٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٠٤ – ٣٠٥ .

كان على صفة مخصوصة ، فإذا اختاروا إمامهم كانوا قد أدوا ما أمرهم به رسولهم ، وعندئذ تصح إضافة الاستخلاف لمن أمر بالاستخلاف ، أى للرسول ، كما هو الحال إذا أمر أحدنا آخر أن يقيم عنه وكيلاً ، فإن الوكيل ينسب للأول ، الآمر بإقامة الوكيل ، مع أن الذى أقام الوكيل واختاره سواه وكما إذا طلب المريض من آخر أن يعين ويختار له وصيًا ، فإن الوصى ينسب إلى المريض لا إلى من اختاره ، فالتسمية لا تنهض دليلاً على أن الاستخلاف قد حدث من الرسول ﷺ[1] .

رد المعتزلة على حجة الشيعة على النص بأن الأمة يمكن أن تختار إماما يظهر الإسلام ويبطن الكفر :

ترى الشيعة أنه لا سبيل إلى تنصيب إمام يوافق باطنه ظاهره ، ويضمن الناس أنه لا يبطن كفرًا أو فسقًا ، بينما هو يعلن الإسلام والصلاح ، إلا أن يكون تنصيبه من طريق من يعلم السرائر والبواطن ، وهو الله سبحانه وتعالى ، ولذلك فإن النص هو السبيل لذلك وليس الاختيار .

والمعتزلة لم تنكر جواز أن تختار الأمة من يبطن الكفر أو الفسق ، ويظهر الإسلام إمامًا لها ، ولكنهم قالوا : إن المطلوب هو التأكد من ظاهر الإنسان وسلوكه ، وتوافر شروط الإمامة فيه ، وما دامت هناك مراقبة ومحاسبة ، فإن ظهور الكفر أو الفسق عليه يوجب خلعه والخروج عليه ، والأمة لا تطالب بأكثر من هذا ، ولا يجب عليها أن تعلم عن باطن الإمام شيئًا ، كما لا يجب عليها شيء من ذلك فى الأمير والحاكم وسائر من يستعان بهم فى أمور الدين[2] .

تلك هى أهم الشبهات التى برر بها الشيعة قولهم بالنص ، والتى استندوا فى إيرادها إلى العقل ، وتلك هى ردود المعتزلة عليها ، وهى ردود استندوا فى تقريرها إلى حجج العقل وبراهينه[3] .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – حـ ٢٠ – ق ١ – ص ٣١٦ ، ٣٥٥ ، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم – ص ٣١٦ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى – حـ ٢٠ – ق ١ – ص ٣٠٠ ، ٣٠٩ .

(٣) فى كتاب منهاج الكرامة فى معرفة الإمامة لابن مطهر الحلى ، يورد الحلى على عقيدة النص والوصية خمس حجج عقلية وأربعين دليلاً مستنبطًا من القرآن ، واثنى عشر حديثًا نبويًا ، واثنى عشر دليلاً من حياة على بن أبى طالب ، ولكنها جميعًا . لا تخرج عن جوهر ما أوردناه من مصادر الشيعة التى تقدمت عصره انظر كتاب ابن المطهر فى الجزء الأول من منهاج السنة لابن تيمية – ص ١٤٥ – ١٩٢ تحت عنوان « فى الأدلة الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله » .

ردود المعتزلة على حجج الشيعة التاريخية :

رد المعتزلة على ادعاء الشيعة بكتمان الصحابة للنص :

ترى الشيعة أن الرسول أوصى لعلى وصية علمها الجميع بالضرورة لذيوعها وهى لم تشتبه على أحد من الصحابة ، لكنهم تكاتموا فيما بينهم هذه الوصية لحاجة فى نفوسهم[1] .

ويرد المفكر المعتزلى أبو هاشم الجبائى على هذه الدعوى بأن فيها تهمًا للأمة جميعًا بالتواطؤ على الكتمان ، وهو أمر مرفوض ، لأن الأمة لاتجمع على كتمان ما يجب إظهاره ، كما أنها لا تجمع على خطأ . ولو صحت هذه الدعوى ، أى لوصح النص وكتمه الجميع ، لما جاز للعباس أن يقول لعلى فى مرض الرسول : « نسأله عن هذا الأمر ، فإن كان لنا بينه ، وإن كان لغيرنا أوصى بنا » ذلك أن هذا السؤال لا معنى له لو كان الرسول نص على إمامة « على » وبينها للناس .

يضاف إلى ذلك أن الكتمان هنا غير مبرر ، لأن نص الرسول على إمامة على – لو ثبت ذلك – من أعظم ما تحتاج الأمة إلى معرفته « ولو كان قد نصبه لهم لما جاز أن يتكتموا أمره من غير تواطؤ ، وهم يخبرون بالكثير مما هو دون ذلك فى الحاجة . بل يخبرون بالكثير مما لا يحتاجون إليه »[2] .

هذا فضلا عن أن عليًا نفسه رضى ببيعة من تقدمه ، وكان فى المواقف المشهورة « يتعلق بذكر البيعة دون النص ، حتى قال لطلحة والزبير « بايعتمانى ثم نكثتما »[3] .

وتواصل المعتزلة دفاعها عن موقف الصحابة تجاه النص الذى ادعته الشيعة ، فترى المعتزلة أنه لا يجب أن نقول بالنص سواء أكان جليًا أم خفيًا ، لأنه لو كان جليًا « لكان يجب أن يكون الراد كافرًا لرده ما هو معلوم ضرورة من دين النبى ﷺ وفى ذلك تكفير الصحابة على فحش القول به ، ولكان لا يجوز أن يخفى الحال فيه ، لأن هذا هو الواجب فيما علم ضرورة ، لولا ذلك وإلا كان يجوز أن يكون الله تعالى قد تعبدنا بصلاة سادسة وبحج إلى غير بيته الحرام ، إلا أنه خفى على الناس أمره ، ولم يظهر ، وذلك شنع فبطل النص الجلى »[4] .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٢٠ .
(٢) المصدر السابق : ص ١٢٠ – ١٢٢ .
(٣) المصدر السابق : ص ١٢٦ .
(٤) القاضى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة – ص ٧٦٢ .

أما النص الخفى ، « فإنه كان يجب أن لا يذهب الصحابة بأسرهم عن الغرض به ، فقد كانوا فى غاية المعرفة بالمقاصد ، وما يجرى هذا المجرى ، وفى علمنا بأنهم لم يعرفوا أن هناك نصًا ولا أقروا به ، دليل على أنه لم يكن له أصل ، وبعد ، فلو كان هناك نص لأورده المنصوص عليه واستدل به على إمامته ، والمعلوم أنه لم يورده ولم يحتج به ، وفى ذلك دلالة على أن ذلك لم يكن »[1] كما أنه لو كان هناك نص لأمضاه الصحابة ، فلا يصح لنا أن نتصورهم كما تصورهم الشيعة ، بأنهم ارتدوا وكفروا فى سبيل الحكم والسلطان ، ولذكره ذاكر فى السقيفة عندما تحاوروا واختلفوا وبحث كل عن الدليل والبرهان[2] . ولو كان هناك نص ، لما سأل المسلمون النبى فى مرضه عمن يصلى بهم ، عندما ثقل عليه المرض ولم يستطع أن ينهض لإمامتهم فيها ، ولو كانت هناك وصية ونص لكان الإمام معروفًا ومعلومًا[3] . ثم أليس كان من الأولى أن ينفذ المسلمون وصية نبيهم ونص ربهم ، وهم الذين أنفذوا عهد أبى بكر لعمر ، وعهد عمر لأصحاب الشورى ؟ أم أن القوم كانوا أطوع لأبى بكر وعمر منهم لربهم ورسوله ؟[4] .

رد المعتزلة على ادعاء الشيعة بأن هناك أسبابًا قصرت معرفة النص على الشيعة :

ترى الشيعة أن العلم الضرورى بالنص قد قام وعم فى العصر الأول ، ثم جدت عوامل غيرت النقل وقصرته على رواة الشيعة[5] .

ردت المعتزلة بأن ذلك يحل غير الشيعة من الالتزام بما انفردوا بروايته ، ويجعل لهم العذر فى هذا التحلل ، وقالوا لهم كذلك : إن هذا التخريج يصلح حجة للبكرية التى زعمت النص على أبى بكر ، إذ أن لهم أن يجيبوا على اعتراض الشيعة بأن العلم الضرورى بالنص على أبى بكر غير قائم عند الشيعة ، بأن تغير أحوال النقل قد قصرت الرواية لأسانيدهم عليهم دون الشيعة ، وعند ذلك تتكافأ الأدلة المتعارضة المتناقضة .

ثم « إن ما جرت عليه أحوال الصحابة يمنع من ادعاء هذا النص فى الأصل ، لأنه لو كان صحيحًا ، لكان إنما يجوز أن يختلف حال النقل ، وإن كان ذلك فى عصر التابعين أو بعد ذلك . فأما فى عصر الصحابة فغير جائز ذلك . وكان يجب أن يكون معلومًا لجميعهم ،

---

(١) المصدر السابق : ص ٧٦٣ .
(٢) القاضى عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة – جـ ٢ – ص ٥٨٠ .
(٣) المصدر السابق : جـ ١ – ص ٢٥٧ .
(٤) المصدر السابق : جـ ٢ – ص ٥٨٠ .
(٥) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١١٧ – ١١٨ .

فلو كان كذلك لكانت الأمور التى جرت فى الإمامة ، لا تجرى على الحد الذى جرت عليه ، بل كان يجب أن يكونوا مضطرين إلى معرفة إمامة علىّ كاضطرارهم إلى معرفة أن صلاة الظهر واجبة وصوم رمضان واجب وحج البيت واجب »[1] .

موقف المعتزلة البغداديين المفضلين لعلى من قضية النص :

يثار هنا تساؤل عن موقف البغداديين من المعتزلة الذين فضلوا على بن أبى طالب على أبى بكر من قولهم بالنص من عدمه ، نقول :

ليس فى المعتزلة قاطبة من قال بالنص على الذات والتعيين والتحديد والتسمية ، وحتى ما ذهب إليه البغداديون من المعتزلة – وهم الذين يسمون أنفسهم ويسميهم غيرهم « متشيعة المعتزلة » [2] من أنه « قد كانت إشارة وإيماء لا يتضمن شىء منها صريح النص »[3] حتى ما ذهب إليه البغداديون هؤلاء من « الإشارة والإيماء » من الرسول لعلى ، فإنه أمر آخر يختلف اختلافًا تامًا عن النص كما تراه الشيعة .

فالبغداديون من المعتزلة قد قالوا بتفضيل « علىّ » على أبى بكر ، ثم وفقوا بين القول بذلك وبين تقديم الصحابة لأبى بكر على « علىّ » ، بقولهم كغيرهم من المعتزلة ، بجواز إمامة المفضول على الأفضل لأسباب يراها أهل الحل والعقد محققة لصلاح أمر المسلمين ، لأن الفضل هو فى الثواب وأمور الدين ، والإمامة سياسة وأمور دنيا ، فقد يكون المفضول دينيًا متقدمًا فى أمور الدنيا ، ومن هنا يجوز تقديم المفضول دينيًا على الأفضل دينيًا ، بل وقد يكون ذلك مرغوبًا ومطلوبًا ، كما سيأتى فى مكانه حين الحديث عن إمامة المفضول .

فالبغداديون من المعتزلة قد وقفوا بذلك بين تفضيلهم على بن أبى طالب وبين تأييدهم تقديم المسلمين لأبى بكر فى تولى الخلافة ، فهم ينكرون قول الشيعة بالنص الصريح ويقولون : « إن الآثار والأخبار فى هذا الباب كثيرة جدًا ، ومن تأملها وأنصف ، علم أنه لم يكن هناك نص صريح ومقطوع به لا تختلجه الشكوك ، ولا تتطرق إليه الاحتمالات كما تزعم الإمامية (...) ولا ريب أن المنصف إذا سمع ما جرى لهم بعد وفاة رسول الله ﷺ يعلم قطعًا أنه لم يكن هذا النص »[4] فهم ينفون حدوث هذا النص الذى تقول به الشيعة .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١١٩ .
(٢) الخياط : الانتصار – ص ١٠٠ .
(٣) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة – جـ ١٠ – ص ٢٢٦ .
(٤) المصدر السابق : جـ ٢ – ص ٥٩ .

وأما كلامهم عن حدوث « تعريض وتلويح وكناية »[1] فهو أمر يدخل فى باب التفضيل الذى قدموا فيه عليًا على غيره من صحابة رسول الله ، وهذا المذهب الذى قال به البغداديون ، أو معظمهم ، لا علاقة له بفكر الشيعة فى النص ، بل هو مناقض له تمامًا .

فليس من المعتزلة من قال بالنص على علىّ نصًا جليًا واضحًا ، وقصارى ما قاله البعض أن النص قد وقع على صفات الإمام وشروطه ، وكما يقول القاضى عبد الجبار : « إنا وإن لم نقل بالنص على العين ، فقد قلنا بالنص على الصفات المعلومة بالكتاب والسنة »[2] .

هذه هى أوجه النقد المختلفة التى وجهها المعتزلة للشيعة فى قولهم بالنص على « على بن أبى طالب » وولده من بعده .

ثانيًا – نقد المعتزلة لقول الشيعة أن الإمام هو الحجة :

ادعاءات الشيعة بأن الإمام هو الحجة :

ترى الشيعة أن الإمام هو الحافظ للشريعة والدين ، وحجة الله على عباده ، فالأمة ليست الحجة ، والروايات المتواترة لا تضمن للشرع أن يكون لها حجة ، بل والقرآن ذاته ، وإنما الحجة هو الإمام ، فهم يفسرون القول الذى نسبوه إلى على بن أبى طالب « اللهم إنك لا تخلى أرضك من حجة لك على خلقك »[3] . يفسرون الحجة بالإمام وحده ، فينسبون إلى جعفر الصادق قوله : « إن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حتى يعرف »[4] وأنه لا بد من إمام ، حتى « لو كان الناس رجلين لكان أحدهما الإمام ، وإن آخر من يموت الإمام ، لئلا يحتج أحد على الله عز وجل أنه تركه يغير حجة لله عليه »[5] .

وهم لذلك يرفضون أن تكون الأمة فى نقلها عن رسول الله – الذى هو حجة – حجة فى هذا النقل ، لأنهم يجوزون عليها الخطأ والزلل بل والكفر والردة – ما عدا الإمام – فضلاً عن السهو والنسيان ، ويقولون : إن نقل الأمة لبيان الرسول « ليس بضرورى وأنه غير مأمون منهم العدول عنه »[6] ، لأنه لا فرق عندهم بين الآحاد وبين مجموع الأمة وجماعتها .

---

(١) المصدر السابق ، ونفس الصفحة .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٤٤ .

(٣) أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازى الكلينى : الأصول من الكافى – تحقيق : على أكبر الغفارى – دار الكتب الإسلامية – طهران – ١٣٨٨ هـ – جـ ١ – ص ١٧٨ .

(٤) المصدر السابق : جـ ١ – ص ١٧٧ .

(٥) الكلينى : الأصول من الكافى – جـ ١ – ص ١٨٠

(٦) الطوسى : تلخيص الشافى : جـ ١ – ق ١ – ص ١٨٦ .

بل ورفضوا أن يكون القرآن هو الحجة ، وقالوا : لابد من قيم على القرآن وأن الإمام على بن أبى طالب هو ذلك القيم ومن بعده الأوصياء والأئمة من بنيه[1] . فالإمام عندهم هو مصدر الدين ، بل هو مصدره الوحيد ، فقالوا : « إننا نعتقد أن الأحكام الشرعية الإلهية لا تستقى إلا من مائهم – أى الأئمة – ولا يصح أخذها إلا منهم ، ولا تفرغ ذمة المكلف بالرجوع إلى غيرهم ، ولا يطمئن بينه وبين الله إلى أنه قد أدى ما عليه من التكاليف المفروضة إلا من طريقهم »[2] .

نقد المعتزلة لغلو الشيعة فى القول بأن الإمام هو الحجة :

رفضت المعتزلة نظرية الشيعة بأن الإمام هو الحجة ، والحافظ للشريعة والدين ، ونقضوا أدلتهم وتتبعوا دعاواهم بالنقد والتفنيد ، وقدموا ضد هذه النظرية الأدلة والبراهين الكثيرة مثل :

١ – إن القول بأن الإمام هو الحجة يوقع القائل به فى تناقض ، « ذلك أن من يقول بإمام حجة واحد فى الزمان – وهو قول الشيعة – يعلم أن الاستدلال على هذا الحجة لا يحدث إلا من جهة هذا الحجة بعينه ، لأن منه نعلم ما يبين به من غيره ، فنحن لا نعلم الأشياء من جهته إلا إذا علمناه حجة ، أى إلا وقد علمنا ما به يبين من غيره ، فإذا كانت الحجة لا تكون إلا منه ، وكان العلم بالنص عليه حجة لا تعلم إلا من جهته ، فما لم نعلمه حجة أدى ذلك إلى ألا نعلمه أصلاً ، ومن قال : إننا نعلمه حجة بالمشاهدة وجب – على قوله – أن يشاهده كل العقلاء فى وقت واحد ، أو أوقات متقاربة ، وذلك ما يكذبه الواقع ، بخاصة واقع اختفاء إمام الشيعة فى هذا الزمان »[3] .

٢ – رد المعتزلة على قول الشيعة بالحجة ، وأنها الإمام وحده ، « بأن المتواترات تكفى فى حفظ الشريعة ، فهى مصدر العلم بها ، دون الحاجة إلى ذلك الإمام الحجة (...) فحفظ الشريعة بالتواتر ممكن (...) وليس يصح ما قالته الشيعة ، قدحًا فى أهل التواتر ، من أن السهو جائز عليهم فيما ينقلونه ، لأن الذى ينقلونه علمهم به ضرورى ، كما أن كمال العقل فى الجمع العظيم يفارق كماله فى الواحد والآحاد (...) ولو جاز السهو على الجمع العظيم فيما العلم به ضرورى لجاز فى روايتهم عن المشاهدات ، فاستحالت معرفتنا بالتاريخ الخاص بالبلاد والملوك (...) وذلك أمر ظاهر البطلان (...) ، ثم إن أكثر أمور الشرع ومسائله قد صار النقل

---

(١) الكلينى : الأصول من الكافى – جـ ١ – ص ١٦٩ .

(٢) محمد رضا المظفر : عقائد الإمامية – دار النعمان – النجف الأشرف – د .ت – ص ٧٠ .

(٣) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ١٥ – ص ٣٨٤ .

فيها والأدلة عليها أظهر من النص على الإمام ، بل أظهر من جواز الإمامة من حيث المبدأ ، فكيف يكون غير الظاهر الدلالة هو الحجة الوحيدة فيما هو ظاهر الدلالة ؟ »[1] .

٣ – ثم إن قول الشيعة فى الحجة : أنه السبيل لتلافى النقص المركب فى الناس والخطأ الذى عمهم ، هو قول غير صحيح ، فطالما أن الإمام لن يستطيع تغيير وجوه التمكين المركبة فى الناس ، من القدرة والآلة والعقل .. ألخ ، فهو لن يستطيع تلافى نقصهم وأخطائهم (...) ثم إن الأدلة منصوبة لهم ، من غير الحجة ، فما الذى يمنع من أن يستدلوا بها ، وأن تقوم هذه الأدلة المنصوبة بما توهم الشيعة أن الإمام الحجة سيقوم به ؟ إن الاستفادة إنما تكون بالنظر فى الأدلة المنصوبة ، وذلك يجعل وجود الحجة كعدم وجوده . أما إذا كان دور الحجة هو دور المنبه ، لا المغير لوجوه التمكين ، فإنه لن يكون المنبه الوحيد ، إذ باستطاعة العلماء أن يقوموا هم كذلك بدور التنبيه ، كما أن قول الشيعة هذا يجعل غيبة الإمام تساوى عدم وجوده ، لأن الذى يغير ليس هو وجوده ، بل ظهوره ومجيء العلم من قبله ، وما لم يظهر ويأت العلم من قبله سقط التكليف ، وكان المكلف معذورًا ، لعدم إزاحة العلة (...) وكل ذلك باطل[2] . ثم إن الزعم بأن الحجة هو الذى يزيل الشبهة عن المكلفين ، يرد عليه اعتراض : أن الشبهة قد تأتى فى موضوع العلم بنفس الحجة ، فيستلزم ذلك الحاجة إلى حجة أخرى ، وهكذا دواليك[3] .

٤ – إن استدلال الشيعة على ضرورة الحجة كى تعدل بالناس عن السهو ، يلزم منه إلزام الشيعة بأن تجويز السهو على الناس المكلفين إن كان يمنع من قيامهم بما كلفوه ، منع ذلك من قيامهم بما يلزم من الاستدلال على إثبات الحجة ، والنظر فى كونه حجة ، كما أنه يمنع من التكليف فى الوقت الذى لا يمكن فيه للمكلف أن يصل إلى الحجة (...) ثم إن الحجة لن يستطيع إزالة السهو عن القلب بإيجاد العلم فيه ، إذ أن ذلك خارج عن مقدوره ، فلم يبق له إلا أن ينبه الساهى ، وهو فى ذلك مثله مثل العلماء ، فلا امتياز له عليهم ، وأيضًا ، فإن السهو وإن جاز على الواحد والآحاد فهو غير جائز على الجميع فى وقت واحد فى الشىء الواحد ، فإذا جاز أن يسهو الواحد منا عن تاريخ اليوم ، فإن ذلك غير جائز على الجميع ، مع الحاجة إلى معرفته ، فلا ضرورة لوجود حجة من أجل إزالة أمر يصح زواله بغير الحجة[4] .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق١ – ص ٦٩ – ٧٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٥٦ – ٥٨ .
(٣) المصدر السابق : ص ٦١ .
(٤) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٥٦ – ٦٠ .

٥ – نقض المعتزلة قول الشيعة بضرورة الحجة كى يرتفع الاختلاف ويحل الاتفاق محله ، لأن الله إذا كان كلف الناس الإجماع على الصواب ، فلا يصح تكليفهم ذلك إلا إذا كان تحقيقه ممكنًا ، سواء وجد الحجة أم لم يوجد ، ثم إن الاختلاف قد حدث فى نفس الحجة ، وأصبح هو الواقع النافى للاتفاق المزعوم ، بل إن العصور التى كان فيها النبى ﷺ والإمام « على » قد عرفت الاختلاف كذلك ، فالاختلاف قائم مع وجود الإمام كما هو قائم مع عدم قيامه ، فما الفائدة من الحجة إذا كان الاتفاق هو علة وجوده ؟[١] .

ثم إن تكليف الناس فى الاجتهاد ليس هو الاتفاق ، فالاختلاف فى مسائل الاجتهاد حق ، ولا يصح أن يكون سبب وجود الحجة هو إزالة الحق ؛ وأخيرًا فلقد اختلف الذين عرفوا الإمام فى المذاهب ، ولم يمنع الأئمة من الاختلاف فى ذلك ، والثابت عن على بن أبى طالب أنه كان يجيز لمن يخالفه فى المذهب أن يحكم ويفتى ، وكان يوليهم الأمور ، كما كان يرجع من اجتهاد إلى اجتهاد آخر ، فتختلف مذاهبه ، كما تختلف مذاهب المجتهدين[٢] .

٦ – رفض المعتزلة قول الشيعة : إن القرآن ليس هو الحجة ، وأنه لابد من إمام قيم عليه ، يكون هو الحجة دونه ، وقالوا : إن القرآن هو الحجة ، إذ به يعرف الناس المراد ، وإذا تعذر ذلك فى بعضه أعان على معرفة المراد من ذلك البعض مقارنته بالسنة وغيرها ، فلم تبق حاجة إلى إمام يكون هو الحجة ، وإذا كان الناس يختلفون فى العقليات ، ثم يرجع المحق منهم إلى الأدلة القائمة ، فليس هناك ما يمنع من مثل ذلك فى الشرعيات ، ثم إن وجود أمير المؤمنين على بن أبى طالب لم يمنع من وجود الاختلاف الشديد ، ولم يمنع حدوث هذا الاختلاف من ثبوت الدليل ، وذلك يدل على أنه لا مانع من أن يدل القرآن والسنة على الحق ، مع تنكب البعض لطريق ذلك الحق[٣] .

وليس للشيعة أن يقولوا : إن تفسير القرآن وقف على الحجة ، لأن العلماء إذا امتلكوا أدوات التفسير الضرورية عرفوا من تفسيره ما يعرفه الرسول ﷺ والتفسير لا يختص به جيل دون جيل ، وليس وقفًا على السلف دون الخلف ، والإمام يعرف من ذلك ما يعرفه العلماء ، فالحجة قائمة بالقرآن وبالنقل عن الرسول[٤] .

---

(١) المصدر السابق : ص ٦٤ – ٦٦ .
(٢) المصدر السابق : ص ٦٧ – ٦٨ .
(٣) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٨٩ .
(٤) المصدر السابق : جـ ١٦ – تحقيق : أمين الخولى – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر – د .ت – ص ٣٦٩ .

والأمر الذى يزيد موقف المعتزلة قوة ورسوخًا ، ويدعم احتجاجها بأن القرآن هو الحجة ، وليس الإمام ، أن كلام على بن أبى طالب ذاته ، الذى جمعه الشيعة أنفسهم فى نهج البلاغة يشهد بأن القرآن هو الحجة ، وأنه لا يحتاج إلى حجة قيم عليه كما قالت بذلك الشيعة .

فهو يرى أن حجج اللّه على عباده قد تجمعت بعد موت الرسول ﷺ فى حجة واحدة هى القرآن ، وذلك عندما يتحدث عن مسألة « الحجة » تاريخيًا ، فيقول : « إن الله سبحانه لم يخل خلقه من نبى مرسل ، أو كتاب منزل ، أو حجة لازمة ، أو محجة قائمة (...) إلى أن بعث اللّه محمدًا لإنجاز عدته وتمام نبوته ... ثم اختار سبحانه لمحمد لقاءه ، وخلف فيكم ما خلفت الأنبياء فى أممها – إذ لم يتركوهم هملاً بغير طريق واضح ، ولا علم قائم ، كتاب ربكم ، مبينًا لكم حلاله وحرامه ، وفرائضه وفضائله ، وناسخه ومنسوخه ، ورخصه وعزائمه ، وخاصه وعامه ، وعبره وأمثاله ، ومرسله ومحدوده ، ومحكمه ومتشابهه »[1] .

وفى موضع آخر يقول : « فكفى بالجنة ثوابًا ونوالاً ، وبالنار عقابًا ووبالاً ، وكفى باللّه منتقمًا ونصيرًا ، وكفى بالكتاب حجيجًا وخصيمًا »[2] .

وهو ينفى ما قالت به الشيعة من حاجة القرآن إلى قيم عندما يقول : « كتاب الله : تبصرون به ، وتنطقون به ، وتسمعون به ، وينطق بعضه ببعض ، ويشهد بعضه على بعض »[3] .

كما يزيد هذا الأمر حسمًا عندما يقول : « إنه ليس على أحد بعد القرآن من فاقة ، ولا لأحد قبل القرآن من غنى ، إن الله لم يعظ أحدًا بمثل هذا القرآن ، فإنه حبل الله المتين ، وسببه الأمين ، وفيه ربيع القلب وينابيع العلم ، وما للقلب جلاء غيره ، ففيه نبأ من قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، فهو حجة اللّه على خلقه أخذ عليهم ميثاقه ، وارتهن[4] عليه أنفسهم ، أتم نوره ، وأكمل به دينه[5] ، وقد فرغ إلى الخلق من أحكام الهدى به »[6] .

هكذا سلم « نهج البلاغة » دليلاً للمعتزلة ، ضد الشيعة ، على أن الحجة هو القرآن وليس الإمام .

---

(١) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة – جـ ١ – ص ١١٣ – ١١٤ ، ١١٦ – ١١٧ .
(٢) المصدر السابق : ص ٩٢ .
(٣) المصدر السابق : ص ١٥٨ .
(٤) ارتهن : أى حبس .
(٥) فرغ : أى أتم .
(٦) المصدر السابق : ص ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم – ص ٤٣٧ وما بعدها .

ثالثًا – رفض المعتزلة لقياس الشيعة الإمامة على النبوة :
مغالاة الشيعة فى قياسها الإمامة على النبوة :

قاس الشيعة الإمامة على النبوة ، والإمام على النبى ، والمعتدلون منهم هم الذين سووا بين الطبيعتين والمهمتين ، أما الغلاة فقد رفعوا قدر الإمامة والإمام على النبوة والنبى ، لاستمرار الأولى وعمومها ، وانقضاء الثانية وخصوصها ، فزعموا أن عليًا قد قال : « لقد أقرت لى جميع الملائكة والروح والرسل بمثل ما أقروا به لمحمد ، ولقد حملت مثل حمولته ، وهى حمولة الرب »[1] يعنى كلفنى ربى مثل ما كلف محمدًا من أعباء التبليغ والهداية ، التى وردت من الله[2] . وينسبون رواية هذه الأقوال إلى جعفر الصادق ، كما ينسبون له قوله : إن عليًا قد « جرى له من الفضل ما جرى لرسول الله ، والمعيب عليه فى شيء من أحكامه كالمعيب على الله ورسوله ، والراد عليه فى صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله ، فهو باب الله الذى لا يؤتى إلا منه ، وسبيله الذى من سلك بغيره هلك ، وبذلك جرت الأئمة واحدًا بعد واحد ، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بهم ، والحجة البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى »[3] .

وقالوا : « إن دفع الإمامة كفر ، كما أن دفع النبوة كفر ، لأن الجهل بهما على حد واحد ، ولأن منطلق الإمامة هو منطلق النبوة ، والهدف الذى لأجله وجبت النبوة هو نفس الهدف الذى من أجله تجب الإمامة ، وكما أن النبوة لطف من الله كذلك الإمامة ، واللحظة الحاسمة التى انبثقت بها النبوة ، وهى يوم الدار ، عندما جمع النبى عشيرته ودعاهم للإسلام ، هى نفسها اللحظة التى انبثقت بها الإمامة ، واستمرت الدعوة ذات لسانين : النبوة والإمامة ، فى خط واحد ، وامتازت الإمامة على النبوة ، أنها استمرت بأداء الرسالة بعد انتهاء دور النبوة ، إن النبوة لطف خاص ، والإمامة لطف عام »[4] .

ولذلك قالوا بجواز ظهور المعجز على يد الإمام ، كما هو حال الأنبياء ، لأنه هو دليل تعيينهم ، لا عقول البشر ، كما هو الحال مع الأنبياء سواء بسواء[5] .

وللتدليل على الجذر التاريخى للإمامة وارتباطها بالنبوة ، يورد الهادى يحيى بن الحسين ،

---

(١) الكلينى : الأصول من الكافى – جـ ١ – ص ١٩٦ .
(٢) المصدر السابق : هامش يفسر العبارة السابقة ، نفس الصفحة .
(٣) المصدر السابق : ص ١٩٧ .
(٤) الطوسى : تلخيص الشافى – جـ ٤ – ص ١٣١ ، ١٣٢ .
(٥) المصدر السابق : جـ ١ – ص ١٤١ ، ١٤٣ .

وهو من الشيعة الزيدية ، بعض الآيات القرآنية ويؤولها بطريقة تؤيد ما يذهب إليه ، مثل قوله تعالى : ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ، فأتمهن ، قال إنى جاعلك للناس إمامًا ، قال : ومن ذريتى ؟ قال : لا ينال عهدى الظالمين﴾[1] فكانت النبوة والإمامة والوصية والملك فى ولد إبراهيم ، إلى أن بعث الله محمدًا ﷺ فأفضت النبوة إليه ، وختم الله الأنبياء به ، وجعله خاتم النبيين وسيد المرسلين ، وقال : ﴿رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾[2] وقال : ﴿وجعلها كلمة باقية فى عقبه﴾[3] وقال : ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ، فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكًا عظيمًا﴾[4] ، فكانت النبوة فى إبراهيم ، ثم أفضت إلى إسماعيل ، ثم إلى إسحق ، ثم إلى ابنه يعقوب ، ثم إلى ابنه يوسف ، ثم فى بنى إسرائيل وبنى يعقوب ، الأول فالأول ، حتى كان آخرهم عيسى ، ثم حول الله النبوة إلى محمد خاتم النبيين فقال سبحانه : ﴿محمد رسول الله﴾[5] ، ثم قال : ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[6] .

وبعد أن يربط الهادى يحيى بن الحسين بين النبوة والإمامة منذ إبراهيم ، يجعل الاعتراف بإمامة على بن أبى طالب جزءًا من الاعتراف بنبوة محمد قال : « ثم يجب عليه – أى المؤمن – أن يعلم أن محمدًا بن عبد الله بن عبد المطلب عبد الله ورسوله ، وخيرته من خلقه ، وصفوته من جميع بريته ، خاتم النبيين ، لا نبى بعده ، وأنه قد بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ثم قبضه الله حميدًا مغفورًا ، ثم يجب عليه أن يعلم أن على بن أبى طالب بن عبد المطلب ، أمير المؤمنين وسيد المرسلين ، ووصى رسول رب العالمين ، ووزيره وقاضى دينه ، وأحق الناس بمقام رسول الله ، وأفضل الخلق بعده ، وأعلمهم بما جاء به محمد ، وأقومهم بأمر الله فى خلقه »[7] .

تفنيد المعتزلة لحجج الشيعة فى قياس الإمامة على النبوة :

رفض المعتزلة رأى الشيعة بقياس الإمامة على النبوة والإمام على النبى ، لأن علة الرسول غير قائمة فى الإمام ، فلا يصح قياس الإمام على الرسول ، فطبيعة عمل الإمام هى طبيعة

---

(١) سورة : البقرة – آية ١٢٤ .
(٢) سورة : هود – آية ٧٣ .
(٣) سورة : الزخرف – آية ٢٨ .
(٤) سورة : النساء – آية ٥٤ .
(٥) سورة : الفتح – آية ٢٩ .
(٦) سورة : الحشر – آية ٧ .
(٧) يحيى بن الحسين : كتاب العدل والتوحيد ضمن رسائل العدل والتوحيد – جـ ٢ – ص ٧٤ .

عمل الحاكم والأمير ، ولو جاز لنا قياس الإمام على الرسول لجاز أن نقيس الأمير والحاكم على الرسول ، وذلك باطل ، ولم يقل به أحد من فرق الإسلام ، فالأمر الذى يفرق بين علة الرسول وبين علة الإمام نابع من اختلاف طبيعة عمل كل من الرسول والإمام ، فالرسول حجة ، لأنه حجة فيما يؤديه عن السماء ، أما الإمام فهو منفذ فى الأحكام والأمور المعروفة ، فلذلك افترقت طبيعة مهمة كل منهما[1] لأن تجويز الخطأ على الرسول ينقض كونه حجة ، بينما تجويز الخطأ على الإمام لا ينقض كونه منفذاً ، كما هو الحال فى الأمير والحاكم [2] . والرسول قد حمله الله الرسالة بعينه وذاته ، وهو يدعى الرسالة ، ويصدقه الله بالمعجز يظهره على يديه عند دعواه الرسالة ، وليس كذلك حال الإمام[3] .

وتبعًا لذلك رفض المعتزلة دعوى الشيعة ظهور المعجز على أيدى الأئمة ، وقالوا : إن المعجز لا يظهر إلا على أيدى الأنبياء والرسل ، وأنه لو كان يظهر على أيدى الأئمة لكان ظهوره أدعى على يد الإمام على وولديه الحسن والحسين ، لشدة الحاجة إلى ذلك ، بسبب ما ظهر ضدهم من الخلاف واعترض طريقهم من الفتن والشقاق ، ولو ظهر عليهم شىء من ذلك لروى متواترًا ، ولاحتجوا به فى مواطن الاحتجاج التى احتجوا فيها بالأمور الصغيرة دون أن يشيروا إلى ظهور المعجز عليهم ، وهو الأمر الكبير ، كما أنه لو حدث لهم ذلك لصدقهم وأقر لهم المخالفون ، فما بالنا لم نسمع ذلك عن الخوارج أو أهل الشام ، بل لم يرو شىء عن مثل ذلك فى المناظرات التى دارت بين على وأنصاره وبين الخوارج وأهل الشام[4] !

ولما أرادت الشيعة أن تقيس ظهور المعجز على الأئمة ، على ظهوره على غيرهم من الصالحين ، وقالت : إن ذلك الظهور على الصالحين قد روى بالتواتر ، أنكرت المعتزلة ذلك ، وقالوا : إن هذه الأخبار إما أن تكون مفيدة للعلم الضرورى ، أو من الكثرة بحيث تبلغ حد التواتر الدال على صحة الخبر ، أو أن تكون أخبار آحاد ، والثابت أنها لم تفد العلم الضرورى ، وإلا لعلمناه نحن أيضًا بالضرورة ، وهى كذلك لم تبلغ من الكثرة حد التواتر المفيد صدق الخبر ، لأنها أخبار تروى على الحكاية لا على المشاهدة ، كما تروى لتنسب ظهور المعجز على يد من ينكر ذلك عن نفسه من الصالحين ، وفى الكثير من الأحيان تروى ناسبة المعجز للجهلة والمعتقدين للجبر والتشبيه ، فكيف يصح ادعاء التواتر فى ذلك ، فلم يبق

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٢٩٨ .
(٢) المصدر السابق : ص ٢٩٩ .
(٣) المصدر السابق : ص ١٠١ .
(٤) المصدر السابق : جـ ١٥ – ص ٢٥٥ – ٢٥٦ .

إلا أنها أخبار آحاد يحكيها المخالفون للمعتزلة فى المذهب ، ولذلك فهى لا تصح دليلاً يطعن فى مذهب المعتزلة ، وإلا لبطل بمثل ذلك المذهب كله ، بل ولبطل بمثل تلك المرويات كل مذهب يروى خصومه ضد نظرياته مثل تلك الأخبار[1] .

وخلصت المعتزلة إلى أن الشيعة ، قد وصفوا الأئمة بصفات الأنبياء ، فوجهت لهم هذا السؤال : هل يوجد إمام بهذه الصفات ؟ إنكم تتحدثون عن إمام له صفات النبى أو صفات الإله ، ومن ثم فإن وجود هذا الإمام هو أمر غير معقول ، ولا سبيل لإيجاده ، ولهذا فإن الجدل معكم فى ذلك لا يدخل فى باب الإمامة ، لأن ما يدخل فى باب الإمامة هو الجدل مع من يثبت الإمام على الصفات التى تجعل منه إمامًا ، لا نبيًا أو إلهًا ، أما أنتم أيها الشيعة ، فعليكم أن تثبتوا وجود إمام بهذه الصفات المثالية والخيالية ، أولاً ، قبل أن يقع معكم الجدل حول ما تدعون له من صفات ومهام[2] .

رابعًا نقد المعتزلة لقول الشيعة إن الغرض من الإمامة دينى :

اتجاهات الفكر الإسلامى حول قضية الغرض من الإمامة :

إن الغرض من الإمامة ، هو أساس اختلاف اتجاهات المسلمين فى موضوعات الإمامة الأخرى ، كطريقة إثبات الإمامة وكيفية تعيين القائم بها . ويمكن أن نحدد اتجاهين رئيسيين فى تصوير المسلمين للغرض من الإمامة .

أولهما : اتجاه جمهور المسلمين إلى أن الإمامة مجرد رئاسة دنيوية ودينية ، القصد منها ضمان تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود والدعوة إلى الجهاد والدفاع عن البلاد مما يتصل بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

ثانيهما : اتجاه الشيعة الإمامية الذين جعلوا الغرض من الإمامة دينيًا وأشبه ما يكون بالنبوة ، فنحن نحتاج إلى الإمام فى رأيهم للتعرف بواسطته على الشرائع وليكون لطفًا لنا فى أداء الواجبات ، كالنبوة على حد سواء ، ولذلك فقد اعتبروا الإمامة من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها[3] .

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ١٥ – ص ٢٢٥ – ٢٢٦ .

(٢) المصدر السابق : جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١٢ – ١٣ .

(٣) ابن مطهر الحلى : منهاج الكرامة – جـ ١ – ص ٧٨ ، المظفر : عقائد الإمامية – ص ٦٧ – ٦٩ ، الشهرستانى : نهاية الإقدام – ص ٤٧٨ ، محمد أبو زهرة : المذاهب الإسلامية – جـ ١ – ص ٩٣ .

رأى المعتزلة حول الغرض من الإمامة :

- رفضت المعتزلة قول الشيعة : إن الإمامة من أصول الدين وأركانه ،وأنها أعظم هذه الأركان ، يقول القاضى عبد الجبار : « إن الزعم بأن الإمامة من أعظم أركان الدين ، هو زعم لا يصح ، لأن ادعاء ذلك من جهة العقل لا يستقيم ، إذ كان من الجائز أن لا يتعبدنا الله بالإمامة أصلاً، أويتعبدنا بها على وجه خاص، فادعاء ذلك فيها من جهة العقل، كما تقول الشيعة ممتنع[1] » .

كما ترفض المعتزلة أن يكون اختيار الإمام هو لصالح الدين ، ويقررون أن تنصيبه إنما هو لمصالح الدنيا ، لأنه منفذ للأحكام ومقيم للحدود وناظر فى مصالح الأمة الدنيوية ، وليس مصدرًا للدين ، بلاغًا أو حفظًا ، كما أنه ليس الحجة التى نصبها الله كى تزيح العلل عن المكلفين فى التكليف .

والشيعة لم ينكروا أن فى وجود الرؤساء مصالح دنيوية ، ولكنهم قالوا : إن وجوب الرئاسة ليس لهذه المصالح الدنيوية ، بل للمصالح الدينية التى هى الأساس والأهم فى نصب الإمام « فالرئاسة واجبة من هذا الوجه ، لا من الوجه الأول »[2] .

أما المعتزلة فإنها ترى أن وجوب الرئاسة للمصالح الدنيوية التى فوضت الأمة القيام بها للإمام ، فهو منفذ للأحكام ، وقائم بأمر الحدود « وإقامة الحدود صلاح فى الدنيا ،لا فى الدين (...) إن إيقاع الحد بالمحدود هو من مصالحه فى الدنيا ، لأنه يردعه عن الإقدام على فعل أمثاله ، (...) فإذا كان كذلك ، لم يمتنع أن يقع فيه الخطأ من الإمام ، وإن لم يجب أن يفعل ما يقوم مقامه ، ويسد مسده ، ويكون ذلك الخطأ من الإمام بمنزلة أن يخطىء على الغير ، فيما يتصل بمضار الدنيا فى ماله ، وكسبه ، ومعيشته ، فى أن ذلك لا يوجب فسادًا فى الدين »[3] .

فتنفيذ الأحكام وإقامة الحدود ، هما من أمور الدنيا وصلاحها ، وإن كان للإمام ثواب دينى إذا أخلص فى عمله فيها . ومن ثم فإن طبيعة هذا العمل الدنيوية تحدد طبيعة السلطة القائمة به ، وهى الإمامة ، فتجعلها دنيوية كذلك .

وحتى من قال من المعتزلة : إن إقامة الحدود من صلاح الدين ، فيثاب عليها المرء الذى

---

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ١١١ .
(٢) الطوسى : تلخيص الشافى – جـ ١ – ق ١ – ص ٧٠ .
(٣) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ١٥ – ص ٢٥٤ .

وقع عليه الحد ، مثل أبى على الجبائى – لم يعتبر خطأ الإمام فى التنفيذ مؤديًا إلى فساد فى الدين ، لأن الله يقيم مقامه من المصلحة ما يعوضه[1] .

أما الرأى الأكثر اتساقًا مع فلسفة المعتزلة فى الحكم هو الذى قال به أبو هاشم الجبائى ،والذى يقرر أن الإمام ينصب لمصالح الدنيا ، لا لمصالح الدين « فما يأتيه الإمام ويقوم به – كما هى عبارة أبى هاشم – من مصالح الدنيا ، لأنه ليس فيها إلا اجتلاب نفع عاجل أو دفع ضرر عاجل ، دون الثواب والعقاب (...) فخطؤه لا يؤدى إلى فساد فى الدين ، كما لا يؤدى الخطأ فى سائر ما يتعلق بالمأكل والمشرب إلى فساد فى الدين[2] » .

فمثل الإمامة مثل كل أمور الدنيا ، غايتها جلب النفع الدنيوى ، ودفع المضرة الدنيوية ، ولا علاقة لها بأمر الآخرة ، ولذلك كانت منصبًا دنيويًا لأن مهامهما دنيوية كذلك .

ومن أدلة المعتزلة على ذلك أن بعض الأزمنة تخلو من الإمام ، وتتخلف فى مجتمعاتها إقامة الحدود من قبل الإمام ، ومع ذلك لا يؤدى هذا الغياب وذلك التخلف إلى فساد فى الدين[3] .

ولقد عزز المعتزلة رأيهم فى مدنية منصب الإمامة لمدنية مهامها ، بمقارنتهم لها بالرسالة التى هى دينية ، لأن مهامها دينية كذلك ، فطبيعة المنصب مرتبطة ، بل نابعة من طبيعة مهمته ، فقرروا أن الرسالة هى فى الأساس لمصالح الدين، وأن ما فيها من مصالح الدنيا إنما هو بالتبع والعرض ، فميزوا بين الطبيعتين والمنصبين ، فعندهم أن الله سبحانه وتعالى إنما بعث محمدًا للدين ، لا لمصالح الدنيا ، وإنما بين من مصالح الدنيا ما له تعلق بالدين[4] فمهام الدنيا الكثيرة والمتعددة، لم تكن لازمة لصاحب الرسالة ، من مثل رعاية أمور الناس الدنيوية ، وتربية صغارهم ، واجتلاب منافعهم ودفع مضارهم الدنيوية ..ألخ ، وإنما كانت بعثته ، وبعثة كل الأنبياء «للدعاء إلى معرفة الله ومعرفة توحيده وعدله أولاً ، ثم بينوا الشرائع بحسب المصالح »[5] .

---

(١) المصدر السابق : ص ٢٥٣ .

(٢) المصدر السابق : جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٧٧ .

(٣) المصدر السابق : جـ ١٥ – ص ٢٥١ ، وانظر كذلك جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٥٢ ، ٣٢ ، ق ٢ – ص ١٦٦ .

(٤) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٣١٨ .

(٥) القاضى عبد الجبار : فصل الاعتزال وطبقات المعتزلة – ص ١٨٠ .

خامسًا – نقد المعتزلة لرأى الشيعة فى عصمة الإمام :

ادعاء الشيعة فى عصمة الأئمة :

لقد نشأ الخلاف بين الشيعة الإمامية ،وبين المعتزلة وكل من قال بالاختيار حول عصمة الإمام ،بسبب موقف كل فريق من طبيعة المهام الموكولة للإمام ، كما أوضحنا فى الصفحات السابقة . فالإمامية رأوا أن الإمام كالنبى ، له مهام دينية أساسية ، فالنبى يبلغ الشريعة ، والإمام حافظ لها وحجة لها وفيها ، وكما تلزم العصمة للمبلغ فى التبليغ وما يتعلق به ، كذلك تلزم للحافظ فى الحفظ وما يتعلق به .

وهذه العصمة تثبتها الشيعة الإمامية لكل أئمتها[1] ، وهم يسلمون بأنهم ينفردون بهذا المذهب دون فرق الإسلام كلها ،لأنه يجب أن يكون الواسطة بين الله تعالى وبين خلقه ، – نبيًا كان أو إمامًا – معصومًا[2] .

ومن هذا المنطلق ، منطلق الطبيعة الدينية لمهام الإمام ، واشتراكه مع النبى فى النهوض بهذه المهام ذات الطابع الدينى ، ومن كونه مثل النبى ، واسطة بين الله وبين خلقه .وانطلاقًا كذلك من حكمهم على الأمة بجواز اجتماعها – فيما عدا الإمام – على الخطأ والضلال والردة والكفر ، كان قولهم بأن المرجع الوحيد الذى يلتمس عنده الصواب والحق هو الإمام[3] ، ولو لم يكن معصومًا لكان لابد من مرجع آخر معصوم نعود إليه فى التماس الصواب والحق ، فيأتى التسلسل الذى لابد وأن ينتهى إلى الإمام المعصوم ، أو نصير إلى حالة لا تناهى لها .

ويضيفون إلى الأدلة على عصمته ، أنه لو لم يكن معصومًا ، لجاز عليه الخطأ ، ولوجب على الناس أن ينكروا عليه الخطأ بحكم وجوب النهى عن المنكر عليهم ، وذلك يتنافى مع أمر الله للناس أن يطيعوا أولى الأمر منهم[4] . أى أنهم يجعلون الأمر بالطاعة مطلقًا ، وبدلاً من أن يقيدوه كغيرهم بما لا يدخل تحت معصية الخالق ، جعلوه مطلقًا ، ونفوا لذلك أن يقع من الإمام ما يوجب التوقف فى طاعته .

وهذه العصمة عند الإمامية لا يمكن إدراكها بالحواس ، ومن ثم فلا يصح التماسها

---

(١) فخر الدين الرازى : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٩٧٨ – ص ٨٥ .

(٢) الطوسى : تلخيص الشافى – جـ ١ – ق ١ – ص ٢٠١ .

(٣) الشريف المرتضى : الشافى فى الإمامة – جـ ١ – ص ٣٠٣ .

(٤) الطوسى : تلخيص الشافى – جـ ١ – ق ١ – ص ١٩٤ ، ١٩٥ (هامش) .

بالحواس ، كما أنه لا يوجد دليل على من يتصف بها حتى نلتمس المعصوم ونهتدى إليه بالنظر فى الأدلة ، فلم يبق إلا أن نعلمه بنص من الله سبحانه[1] .

وهم لم يدعوا الحكم بعصمة الباطن ، بل قالوا إن الأفعال الظاهرة هى التى يحكم بعصمته فيها .. « وإذا ثبتت لنا عصمته فى الظاهر ، قلنا فى الاستدلال على عصمة الباطن : أنه لا يحسن من الحكيم تعالى أن يولى الإمامة ، من يجوز أن يكون مستحقًا للّعنه والبراءة فى باطنه ، لأن ذلك سفه »[2] .

وهم قد عمموا القول بالعصمة وأطلقوه ، فهو يشمل ما قبل إمامة الإمام ، كما يشمل ما بعد إمامته من الزمان ، وكذلك النبى قبل النبوة وبعدها[3] . وكذلك تشمل الصغائر والكبائر ، والعمد والخطأ ، والسهو والتأويل والشبهة ، كل ذلك معصوم منه الأئمة والأنبياء[4] .

نقد المعتزلة لادعاءات الشيعة حول عصمة الأئمة :

نفت المعتزلة العصمة عن الأئمة ، انطلاقًا من أن مهمتهم ليست دينية – كما أشرنا من قبل – وأكثر من ذلك ، فهم من هذا المنطلق الذى يربط بين طبيعة المهمة والعصمة أو عدمها ، يقولون إن عصمة الأنبياء كاملة ومتحققة فى كل ما يتعلق بالجانب الدينى من حياتهم ، وهو الجانب المتمثل فى التبليغ عن ربهم . وفى هذا الجانب ، فإن الأنبياء معصومون من كل خطأ يتعلق بالأداء والتبليغ « فلا يجوز عليهم الكذب ولا التغيير ولا التبديل ولا الكتمان ولا تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولا الغلط فيما يؤدونه عن الله تعالى ، ولا السهو فيه ولا الألغاز ولا التعمية ، لأن كل ذلك إما أن ينقص دلالة المعجز على صدقه ، أو يؤدى إلى تكليف ما لا يطاق »[5] .

أما ما عدا هذا الجانب الدينى ، جانب التبليغ عن الله ، فإن المعتزلة يجيزون فيه وقوع الخطأ من الأنبياء والرسل ، فهم ليسوا معصومين فيما يتعلق بالرأى والاجتهاد فى أمورهم الخاصة أو أمور الدنيا العامة ،ومن هنا جوز المعتزلة وقوع الذنوب الصغائر من الأنبياء والرسل قبل النبوة والبعثة وبعدها ، بشرط ألا تكون هذه الصغائر منفرة ومسخفة ، لأنها إذا كانت

---

(١) المصدر السابق : جـ ١ – ق ١ – ٢٧٦ .
(٢) المصدر السابق : ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٣) المصدر السابق : ص ٢٠٠ – ٢٠١ .
(٤) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة – جـ ٧ – ص ١٢ .
(٥) المصدر السابق : ص ١٨ – ١٩ .

كذلك أضرت بما يتطلبه التبليغ عن الله من صفات تتألف الناس وتجتذب قلوبهم ، ومنهم من قال بجواز إقدام النبى على الذنوب الصغائر ، غير المسخفة والمنفرة ، وهو عامد ، وعالم بأنها ذنوب ، ولكن دون جرأة على الله ، بل مع الخوف والوجل ، وإن كان آخرون قد قالوا : « إنهم لا يقدمون على الذنوب التى يعلمونها ذنوبًا ، بل على سبيل التأويل ودخول الشبهة » .

هذا عن الذنوب الصغائر ، أما الكبائر ، فإن من المعتزلة من نسب إليه القول بإجازتها على الأنبياء قبل البعثة ، ومنهم من أحالها عليهم ، وهم جميعًا متفقون على استحالتها على الأنبياء بعد البعثة[1] .

فإذا كان هذا هو الموقف من عصمة الأنبياء ، ومدى علاقتهم بإتيان بعض الذنوب ، وخاصة الصغائر منها ، فإن موقف المعتزلة من عدم عصمة الأئمة ، ومن جريان أمرهم فى ارتكاب الذنوب مجرى البشر العادى ، هو موقف واضح يزيده وضوحًا أنهم لا يقيسون الإمامة على النبوة ولا الأئمة على الأنبياء .

والمعتزلة بعد أن نفوا الطابع الدينى عن مهام الإمام ، وحددوا ما فوض إليه فى تنفيذ الحدود والأحكام ، وقاسوا أمره على الأمراء والحكام ، فندوا حجج الشيعة فى أن مزاولته لهذه المهام ، تتطلب عصمته .

فلما قالت الإمامية : إن جواز الخطأ عليه فى تنفيذ الحدود والأحكام يؤدى إلى الفساد فى الدين .نفت المعتزلة ذلك بأن مثله فى ذلك مثل الأمراء والحكام ، ولما لم تدع مخافة خطئهم فى الأحكام والحدود إلى عصمتهم ، فكذلك الحال فى الإمام .

ولما قالت الشيعة : إن الإمام المعصوم من خلف الأمراء والحكام يصحح خطأهم ، أما إذا لم يكن معصومًا ، فمن يصحح الخطأ لهم ؟ قالت المعتزلة : إن المرجع هو الأمة وعلماؤها والكتاب والسنة المحفوظة بالتواتر .

ولما قالت الشيعة إن جواز الخطأ على الإمام يؤدى إلى أن يقع منه ما يجب الحد بسببه ، وفى تلك الحال كيف يكون مقيمًا للحدود ، وفى الوقت نفسه تقام عليه الحدود ؟ ردت المعتزلة بأن جواز إقامة الحدود على الأمراء والحكام لا يتنافى مع إقامتهم الحدود على الرعية قبل ذلك[2] .

---

(١) المصدر السابق : جـ ٧ – ص ٨ – ١٢ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٧٥ .

ولما اعترضت الشيعة بأن جواز إقامة الحد على الإمام يعنى أن سلطان الأمة فوق سلطانه ، قالت المعتزلة : إن هذا هو مذهبنا ، فهو إذا فسق أو أخل بما بويع عليه ، كان على الأمة عزله وخلعه والثورة عليه ، فالكلمة الأخيرة ليست للإمام وإنما هى للأمة . ومن هنا لا تجب له العصمة ، وإنما العصمة للأمة « فالأمة لا يجوز عليها الخطأ ، والإمام إذا أخطأ فعلماء الأمة يأخذون على يده ، لأنا لا نجوز على جميعهم الخطأ »[1] ، فهم الذين يصححون خطأ الإمام الذى قد تخفى عليه أخطاء الأمراء والحكام ، بدليل أن الإمام على بن أبى طالب فى علاقاته بعماله وولاته ، لم يدع أحد أنه لم تخف عليه مخالفتهم[2] ، بل إن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يخفى عليه خطأ عماله وأمرائه ، وإنما كان يعرف ما ينتهى خبره إليه ، فكذلك القول فى الإمام[3] .

فادعاء ضرورة العصمة للإمام ، للحاجة إلى مرجع يصحح الخطأ ويكشف عنه باطل ، لأن المرجع هو الأمة لا الإمام ، الذى يستحيل بالنسبة له الكشف عن جميع الأخطاء ، كما أن ادعاء ضرورة العصمة للحاجة إلى المرجع فى حفظ الشريعة باطل ، لأن مرجع ذلك هو المدون والمتواتر من الكتاب والسنة[4] . وكما لم يمنع وجود الإمام من عدم الكشف عن بعض أخطاء الأمراء والحكام ، كذلك لم يمنع تدوين الشريعة من وقوع المعاصى ، بل إن وجود الإمام الذى قالت به الشيعة لم يؤد إلى كشف الأخطاء وتلافى النواقص التى زعموا له العصمة كى يكشفها ويتلافاها[5] .

سادسًا – نقد المعتزلة لرأى الشيعة فى علم الإمام :

مغالاة الشيعة فى علم الإمام :

ينبه الأشعرى إلى أن من الشيعة فريقًا قد ذهب به الغلو فى علم الإمام مذهبًا أبعد من الفريق الآخر ، فمنهم « فرقة يزعمون أن الإمام يعلم كل ما كان ، وكل ما يكون . ولا يخرج شىء عن علمه من أمر الدين ولا من أمر الدنيا ، وزعم هؤلاء أن الرسول كان كاتبًا ، ويعرف الكتابة ، وسائر اللغات . والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الإمام يعلم كل أمور الأحكام

---

(١) المصدر السابق : ص ٧٦ .
(٢) المصدر السابق : ص ٧٥ .
(٣) المصدر السابق : ونفس الصفحة .
(٤) المصدر السابق : ص ٨٢ .
(٥) المصدر السابق :ص ٥٧ ، وقد اتفق أهل السنة مع المعتزلة فى الموقف من عصمة الإمام ، وعصمة الأنبياء ، انظر : أبو يعلى الفراء : كتاب الإمامة – ص ٢١٩–٢٢١ ، أبو حامد الغزالى : فضائح الباطنية – تحقيق : د .عبد الرحمن بدوى – الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – ص ١٤٢ – ١٤٥ .

والشريعة ، وإن لم يحط بكل شيء علمًا ، لأنه القيم بالشرائع ، والحافظ لها ، ولما يحتاج الناس إليه ، فأما ما لا يحتاجون إليه فقد يجوز أن لا يعلمه الإمام »[1] .

ويرون أن الرسول ﷺ يتلقى علم ما لم يعلم عن السماء ، بواسطة الوحى الذى يأتيه به ملك ، يراه حينًا ولا يراه حينًا آخر ، والشيعة يرون أن نفس الشيء يحدث للإمام ، ولكنهم يسمونه « تفهيمًا وتحديثًا » بدلاً من تسميته « وحيًا » ويرون أن الفارق بين « الوحى » و « التحديث » أن الإمام لا يرى الملك ، وإنما هو يسمع الصوت ، وتحدث له السكينة التى تجعله يطمئن إلى أن ما سمعه هو صوت الملك . وأن كلا من الإمام والنبى يأتيه علم السماء بواسطة « روح القدس » التى بها حمل النبى النبوة والتى تنتقل بعد النبى إلى الإمام .

وينسب الشيعة إلى أبى عبد الله جعفر الصادق قوله : « إن الإمام إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله بذلك »[2] ويقولون : إن الإمام « يتلقى المعارف والأحكام الإلهية وجميع المعلومات عن طريق النبى أو الإمام من قبله . وإذا استجد شيء لابد أن يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسية التى أودعها الله تعالى فيه . فإن توجه إلى شيء وشاء أن يعلمه على وجهه الحقيقى لا يخطئ فيه ، (...) إن قوة الإلهام عند الإمام ، التى تسمى بالقوة القدسية ، تبلغ الكمال فى أعلى درجاته ، فيكون فى صفاء نفسه القدسية على استعداد لتلقى المعلومات فى كل وقت وفى كل حالة . فمتى توجه إلى شيء من الأشياء وأراد معرفته ، استطاع علمه بتلك القوة القدسية الإلهامية ، بلا توقف ، ولا ترتب مقدمات ، ولا تلقين معلم ، وتتجلى فى نفسه المعلومات كما تتجلى المرئيات فى المرآة الصافية ، لا غطش فيها ولا إبهام ، ويبدو واضحًا هذا الأمر فى تاريخ الأئمة ، فإنهم لم يتربوا على أحد ، ولم يتعلموا على يد معلم ، من مبدأ طفولتهم إلى سن الرشد ، حتى القراءة والكتابة ، ولم يثبت عن أحدهم أنه دخل الكتاتيب أو تتلمذ على يد أستاذ فى شيء من الأشياء ، مع مالهم من منزلة علمية لا تجارى ، وما سئلوا عن شيء إلا أجابوا عليه فى وقته ، ولم تمر على ألسنتهم كلمة لا أدرى ولا تأجيل الجواب إلى المراجعة أو التأمل أو نحو ذلك »[3] .

هذا هو علم الإمام الشامل الكلى ، بالقوة القدسية الإلهامية ، لا بالتوقف والمقدمات والتعلم ، وهو يفوق علم النبى الذى كان يسأل فيتوقف ، حتى يأتيه الوحى برأى السماء فيما لم يعرف له جوابًا .

---

(١) الأشعرى : مقالات الإسلاميين – جـ ١ – ص ٥٠ .
(٢) الكلينى : الأصول من الكافى – جـ ١ – ص ٢٥٧ .
(٣) المظفر : عقائد الإمامية : ص ٦٧ – ٦٩ .

ثم هم يروون عن أبي جعفر محمد بن على زين العابدين كذلك ، ما يعنى أن علم الإمام يربو على علم النبى ، بل على من بعثهم الله من الأنبياء والرسل – وفيهم محمد – مجتمعين ، فالرسول ﷺ قد ورث كل علم الأنبياء السابقين ، فانضم هذا العلم إلى علم النبى محمد ، ثم أورثه إلى الإمام على ، الذى ورثه هو الآخر لمن بعده من الأئمة ، وهكذا ، فإذا كان الإمام يعلم علم ما يستجد مما لم يعلمه النبى والأنبياء الذين سبقوه ، اتضح لنا أن رأى الشيعة هذا يفضى إلى أن علم الإمام يربو على علم الأنبياء أجمعين مجتمعين ، أما النص المنسوب إلى أبى جعفر محمد بن على زين العابدين فهو قوله : « إن الله عز وجل جمع لمحمد سنن النبيين ، من آدم وهلم جرا ، إلى محمد (...) وأن رسول الله صير ذلك كله عند أمير المؤمنين »[1] .

هذا هو علم الإمام عند الشيعة ، فهو « إمام فى سائر الدين (...) ولابد أن يكون عالمًا بجميع أحكام الشرع ، دقيقه وجليله ، حتى لا يفوته شيء منها »[2] كما « يجب أن يكون عالمًا بالسياسة التى أمره ونهيه منوط بها (...) إذ يجب أن يكون عالمًا بجميع ما جعل إليه الحكم فيه ، دقيقه وجليله[3] .

نقد المعتزلة لمغالاة الشيعة فى علم الإمام :

رفضت المعتزلة ذلك الغلو الذى قالت به الشيعة فى العلم كصفة من صفات الإمام ، وانطلقوا فى رفضهم هذا من منطلقهم الفكرى المعهود ، فالإمام ليس حافظًا للشريعة ، وليس معصومًا ، وهو مفوض فيما هو من مصالح الدنيا ، مثل حفظ الأمة والدفاع عن البيضة والحوزة ، وتنفيذ الأحكام وإقامة الحدود ، ومن ثم فإن القياس فيه وفى علمه يجب أن يكون على الحكم والحكام والأمراء ، لا على النبوة والأنبياء « فإن القدر – من العلم – الذى يحتاج الإمام إليه ، هو الذى يحتاج إليه الحكام ، ولا يجب أن يكون لا يذهب عنه شيء من أمر الدين ، وإنما يجب أن يكون حيث يصح أن ينظر فيه ويستدركه بنفسه وبغيره من العلماء إذا راجعهم »[4] .

كما أن تصور الشيعة لعلم الإمام على هذا النحو الشامل والمطلق ، يتطلب أن يكون عالمًا بالباطن حتى يعلم بواطن الذين يترافعون إليه فى منازعات تتصل بأحكام الشريعة وحدودها ، وإلا كان عرضة للحكم بغير العدل الحقيقى ، والوقوع فى الخطأ الذى تحيله العصمة والعلم

---

(١) الكلينى : الأصول من الكافى – جـ ١ – ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .
(٢) الشريف المرتضى : الشافى فى الإمامة – جـ ٢ – ص ١٧ .
(٣) الطوسى : تلخيص الشافى – جـ ١ – ق ١ – ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .
(٤) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٣٥٢ – ٣٥٣ .

المطلق ، فقول الشيعة بنفى الخطأ عن الإمام ، يستلزم أن يعرف باطن من يدعى دعوى كاذبة ، ومن يشهد زورًا « وأن يعرف أن ما تحاكموا فيه ثابت أو ليس بثابت ... إلى غير ذلك من بواطن الأمور ، وهذا يوجب أن يكون عالمًا بالغيب وبسائر أحوال الناس[1] » .

بل إن قيام الأمراء والحكام بمثل هذه المهام – لأن الإمام ينيبهم فيها – يتطلب بمنطق الشيعة ، أن يكونوا هم أيضًا على نحو علم الإمام المطلق والشامل .

ولما كان الثابت من حياة الرسول وحياة الإمام علىّ عكس ذلك ، فقد بطلت حجة الشيعة وانهار مستندهم « فالرسول لم يكن يعرف كل الأحكام ، بل كان الوحى ينزل عليه حالاً بعد حال ، ولم يكن يعرف بواطن الأمور ، فقد ثبت عنه أنه كان يحكم بالظاهر ويتولى الله تعالى السرائر وأنه يقضى بنحو ما يسمع . وأنه إذا قضى بشىء لواحد لم يحل له أن يأخذه إذا علم خلافه (...) إلى غير ذلك مما روى عنه فى هذا الباب . كما ثبت عن الرسول وعن الإمام على ، أنهما وليًا من أخطأ وزل عن الطريق ... ولابد من الاقرار بذلك لتواتر الخبر فيه ، وإذا جاز ذلك ، ولا يوجب فسادًا ، فما الذى يمنع من أن يكون الإمام عالمًا بالأحكام ، ويجتهد فيما يتولاه ؟ لأنه إذا جاز أن يجتهد فيما يوليه ، ويجوز الغلط فيه ، كان له أن يجتهد فيما يتولاه ، وإن جاز الغلط فيه مع ذلك . ولو منع العقل من أحدهما لوجب أن يمنع من الآخر »[2] .

وكرر المعتزلة – وهم ينقضون رأى الشيعة فى علم الإمام – رفضهم قياس علم الإمام الدينى على علم النبى الدينى . فالقول بأن النبى « يجب أن يكون عالمًا بكل الدين ، وأعلم من سائر أمته » لا يصح أن يتخذ أمرًا يقاس عليه علم الإمام فى الدين ، لأننا نأخذ أمر الشرع من النبى ، وهو الحجة فيه ، وإليه يرجع فى باب الديانات « وليس كذلك الإمام ، لأننا لا نعلم من قبله الديانات والشرائع ، فحاله كحال الأمراء والحكام »[3] .

ولما أثار الشيعة شبهة قياس العلم على الفضل ، وقالوا : إذا كان يشترط فى الإمام أن يكون أفضل أهل زمانه ، فلم لا يجب أن يكون أعلم أهل زمانه ، قياسًا للعلم على الفضل ؟ رد المعتزلة تلك الشبهة بقولهم : أولاً : إن كونه أفضل أهل زمانه ليس قولاً للجميع ، بل فيه خلاف ، وثانيًا : إن القول بأنه أفضل أهل زمانه لا يصح أن يقاس عليه كونه أعلم أهل زمانه ، لأن الفضل أمر مطلوب لا لعلة محددة ، يتحدد قدره بقدر هذه العلة ، أما العلم فهو

---

(١) المصدر السابق : ص ١٠٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٧ .

(٣) القاضى عبد الجبار : المغنى – جـ ٢٠ – ق ١ – ص ٢١٠ – ٢١١ .

مطلوب لضرورته لمهام محددة هى التمكن من أداء ما فوض إلى الإمام . فاللازم له من العلم هو القدر الضرورى لذلك ، فلاوجه لقياس العلم على الفضل حينئذ وكما يطلب أن يكون الحاكم فاضلاً ، وعلى قدر محدد من العلم ، فكذلك الأمر فى الإمام[1] .

ولقد أثار الشيعة شبهة تقول : إن الإمام إذا لم يكن فى العلم كما تصوروه وصوروه ، كان محتاجًا لغيره ، وذلك يتناقض مع حاجة الغير إليه . ورد المعتزلة تلك الشبهة بأن وجه الحاجة مختلف فلا تناقض ، فهو يحتاج إلى علماء الأمة ، « فى بعض ما يشتبه عليه مما طريقه السمع » مثل الأخبار ، ومعرفة الخلاف والإجماع ، والأصول والفروع ، وما فيه الاجتهاد ، وما الحق فيه واحد ، كما يحتاج إلى العلماء فيما طريقه الاجتهاد ، لأن تبادل الرأى معهم يفتح أبواب الاجتهاد وطرقها . ذلك أن العلوم بجملتها هى محفوظة فى الأمة كأمة ، وليست فى فرد من أفراد هذه الأمة فيجب أن تلتمس لدى المجموع ، فالأمة يكمل بعضها بعضًا ، ولذلك فكما يستحيل على الأمة الخطأ ، يستحيل عليها الجهل « بشىء من الشرعيات ، حتى لا يحصل فيهم من يعلم ذلك . أو يكون فى حكم العالم » .

هذا وجه حاجة الإمام إلى الغير ، وإلى العلماء خاصة ، أما وجه حاجة الغير إليه فهو « إقامة الحدود والأحكام ، فالحاجة إليه صحيحة ، غير متناقضة ، لأن العلماء يحتاجون إليه فى غير الوجه الذى يحتاج هو إليهم »[2] .

ولقد عجب المعتزلة من تناسى الشيعة لما فى سيرة الرسول ﷺ وعلى بن أبى طالب ، مما ينقض مذهبهم فى علم الإمام الذى قاسوه على علم النبى ، فالإمام « على » يسأل عن أمر طلحة والزبير وما كان منهما ، فيقال له : قد سارا مع عائشة إلى البصرة ، « فيعجب ويقول : ما ظننت أنهما يفعلان هذا ؟ » فأين العلم الشامل المطلق هنا ؟ ويسأل عن أخبار معاوية وأخبار أهل الشام من القادمين ومن لديهم الأنباء ، فأين علم المحجوب وروح القدس إذن ؟ ويعلن أنه ما كان يظن أن يفعل طلحة والزبير ما فعلاه بعامله على البصرة عثمان بن حنيف ، فأين علمه الكلى إذن ؟ . وعندما يصير إلى الربذة « يطلب دليلاً يهديهم الطريق ، ويقول : « من له هداية بذى قار يهدنا ويعرفنا الطريق » فيأتيه رجل يقول له : « أنا من أهدى الناس بذى قار » فيسير الإمام علىّ بين يدى الرجل حتى يأتى إلى ذى قار ، وهذا ينفى العلم بالصورة التى قال بها الشيعة عن الإمام[3] .

---

(١) المصدر السابق : ص ٢١١ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢١١ – ٢١٤ .

(٣) القاضى عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة – جـ ٢ – ص ٥٤٠ .

كما يعجب المعتزلة من الشيعة الذين قالوا إن الأئمة يعلمون علم مالم يتلقوه عن المعلمين والمربين . وفى ذلك يقول القاضى عبد الجبار « ومما يزيدك فى العجب قولهم : إن النبى وأمير المؤمنين – على بن أبى طالب – والذين يدعون لهم الإمامة من ولده . يعرفون اللغات الفارسية والرومية والهندية والقبطية والتركية والديلمية وسائر اللغات ويتكلمون بها . ولا يجوز أن يكون فى أهل هذه اللغات أحد أعلم بها منهم . قالوا : ويجب أن يعلموا ذلك بدليل العقل ، ولو لم يعلموا ذلك لكان نقصًا فيهم . وهم حجج الله على خلقه . وأنهم كتبوا الكتب كلها ، وكتبوا بالأقلام « اللغات » كلها بالخطوط التى لا يكون أحسن منها ، ونطقوا باللغات كلها ، وهم يدعون على رسول الله وعلى هؤلاء الذين يدعون إمامتهم أنهم كانوا يحسنون الصنائع كلها . وانظر إلى قولهم فيهم : إنهم كانوا يعلمون المكاره التى كانت تنزل بهم . وتفسد أمرهم ، وتشمت عدوهم ، وكانوا يسعون إليها على عمد وعلم ؟ » [1] . هكذا نقضت المعتزلة رأى الشيعة فى علم الإمام[2] .

---

(١) المصدر السابق : ص ٥٣٥ – ٥٣٧ .

(٢) وقد اتفق أهل السنة مع المعتزلة فى موقفهم من علم الإمام . انظر : أبو يعلى : كتاب الإمامة – ص ٢٢١ .